جامعة الشيخ العربي التبسي تبسة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ..... /2025

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي LMD

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير تجارية وعلوم تجارية

شعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي ومالي

دور الابتكار المالي في تعزيز الشمول المالي
دراسة حالة بعض الدول العربية

من إعداد الطالب:

❖حفار يوسف

تحت إشراف الأستاذ:

❖ حفيظ عبد الحميد

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د. رحال مراد	أستاذ محاضر قسم –أ–	رئيســـــــــــا
حفيظ عبد الحميد	أستاذ تعليم عالي	مشرفـــــــــــا ومقـــــررا
طلبة عادل	أستاذ تعليم عالي	ممتحنـــــــا

السنة الجامعية: 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والتقدير

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه والصلاة والسلام على خير خلق الله

محمد ﷺ

من لا يشكر الناس لا يشكر الله

أما بعد، لا يسعني في هذا المقام إلا أن أنسب الفضل لأصحابه

حيث أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ الدكتور الفاضل

"**حفيظ عبد الحميد**" على ما قدمه لي من مساعدة في منهجية البحث

ونصائحه وتوجيهاته

أسأل الله ان يجزيه كل خير.

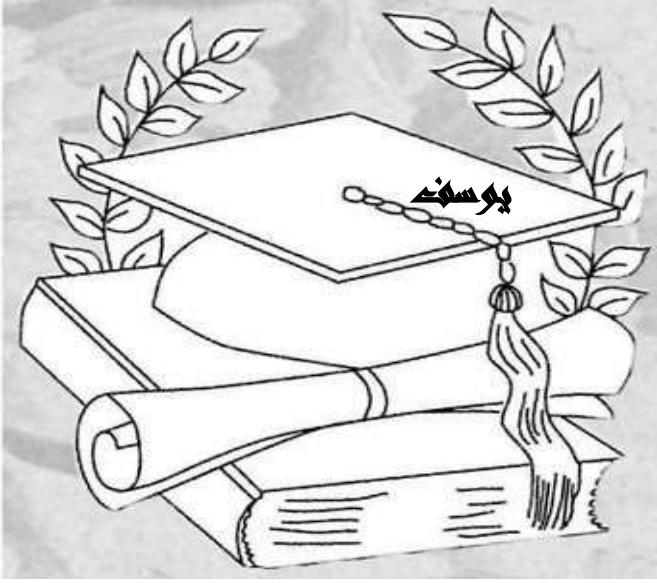

يوسف

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

"وآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ العَالَمِنْ"

الحمد لله عند البدء والختام

انتهت الرحلة، لم تكن الرحلة قصيرة ولم تكن سهلة لكنها مضت بحلوها ومرها

أهدي عملي هذا إلى من أوصاني الله بالبر والإحسان لهما، إلى والدي الكريمين

إلى نفسي التي كافحت سنين للوصول لهذه اللحظة

وإلى كل من ساعدني في مسيرتي ولو بكلمة طيبة، أهديهم هذا العمل

عرفانا بجميلهم

يوسف

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الابتكار المالي والشمول المالي في الدول العربية، مع التركيز على واقع الجزائر. وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض المفاهيم والنظريات، وتحليل بيانات من بعض الدول العربية. توصلت الدراسة إلى أن الابتكار المالي، خاصة الرقمي، يمثل أداة فعالة لتعزيز الشمول المالي من خلال تخفيض التكاليف، وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، وتقديم منتجات مالية مبتكرة .كما بيّنت أن الدول العربية تشهد تفاوتاً في مستويات الشمول المالي، حيث حققت دول الخليج تقدماً ملحوظاً، بينما ما تزال الجزائر تعاني من ضعف البنية التحتية وقلة الوعي المالي. واختُتمت الدراسة بجملة من التوصيات لتعزيز الشمول المالي في الجزائر عبر تبني سياسات داعمة للابتكار المالي.

الكلمات المفتاحية: الابتكار المالي، الشمول المالي، التثقيف المالي، الدول العربية.

Abstract :

This study aims to analyze the relationship between financial innovation and financial inclusion in Arab countries, with a focus on the Algerian context. A descriptive and analytical approach was adopted to review theoretical concepts and analyze data from selected Arab nations.

The study found that financial innovation, especially digital innovation, plays a vital role in enhancing financial inclusion by reducing costs, expanding access to financial services, and offering innovative financial products.

The findings reveal a disparity in financial inclusion levels among Arab countries, with Gulf states showing significant progress, while Algeria still faces challenges due to weak infrastructure and limited financial awareness.

The study concludes with a set of recommendations to promote financial inclusion in Algeria through innovation-supportive policies.

keyword: Financial Innovation, Financial Inclinaison, Financial Literacy, Arab Country.

الفهـــرس العـــام

فهرس المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان.	
اهداء.	
ملخص.	
الفهرس العام.	**I.**
فهرس الأشكال.	**II.**
فهرس الجداول.	**III.**
قائمة الرموز.	**IV.**
المقدمة العامة.	أ–ه
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للابتكار المالي والشمول المالي.	
تمهيد.	06
المبحث الأول: الأدبيات النظرية للابتكار المالي.	07
المطلب الأول: ماهية الابتكار المالي.	07
المطلب الثاني: محددات وتحديات الابتكار المالي.	11
المبحث الثاني: الأدبيات النظرية للشمول المالي.	13
المطلب الأول: ماهية الشمول المالي.	13
المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي.	15
المطلب الثالث: متطلبات تعزيز الشمول المالي.	17
المبحث الثالث: الدراسات السابقة.	18
المطلب الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بالابتكار المالي.	18
المطلب الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بالشمول المالي.	21
المطلب الثالث: مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.	24
خلاصة الفصل.	26
الفصل الثاني: دراسة تجربة الابتكار المالي ودوره في تعزيز الشمول المالي في بعض الدول العربية.	
تمهيد.	27
المبحث الأول: واقع الابتكار المالي والشمول المالي في بعض الدول العربية.	28
المطلب الاول: تطور الابتكار المالي في بعض الدول العربية.	28
المطلب الثاني: مستوى الشمول المالي في بعض الدول العربية.	30
المبحث الثاني: دراسة تأثير الابتكار المالي في تحقيق الشمول المالي في بعض الدول	35

العربية.	
المطلب الاول: إسهامات ابتكارات القطاع المالي في زيادة المشاركة المالية في بعض الدول العربية.	36
المطلب الثاني: تحديات الابتكار المالي في بعض الدول العربية.	40
المبحث الثالث: الدروس المستفادة للجزائر.	42
المطلب الاول: الاستفادة من التجارب العربية الناجحة في مجال الابتكار المالي وتعزيزه للشمول المالي.	42
المطلب الثاني: الحلول المقترحة لتعزيز الشمول المالي من خلال الابتكار المالي في الجزائر.	47
خلاصة الفصل.	51
الخاتمة العامة.	52
قائمة المراجع.	55

فهرس الأشكال

رقم الأشكال	عنوان الأشكال	الصفحة
الشكل رقم (01)	أنواع الابتكارات.	**10**
الشكل رقم (02)	نسبة المواطنين الذين يمتلكون حسابا لدى مؤسسة مالية رسمية في الدول العربية والذين يزيد سنهم عن 15 سنة لسنة2017.	**30**
الشكل رقم (03)	الفجوة بين الجنسين في الدول العربية لسنة 2017.	**31**
الشكل رقم (04)	سلوك المدخرين في الدول العربية.	**32**
الشكل رقم (05)	نسبة المدخرين في الدول العربية من 2011 الى 2017.	**33**
الشكل رقم (06)	سلوك الاقتراض لدى المنطقة العربية للمواطنين البالغين 15 سنة فما فوق.	**34**
الشكل رقم (07)	نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية لمن يزيد سنهم عن 15 سنة في الدول العربية.	**34**
الشكل رقم (08)	نسبة البالغين الذين يملكون بطاقات ائتمانية لسنة 2017.	**36**
الشكل رقم (09)	نسبة السكان البالغين في الدول العربية المستخدمين للهاتف والانترنت سنة 2017.	**37**
الشكل رقم (10)	تطور عدد ماكينات الصراف الالي في الدول العربية لكل 100 ألف بالغ لسنة 2018.	**38**

فهـرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (01)	مؤشرات قياس الشمول المالي وفق اعضاء الرابطة العالمية للشمول المالي GPF	17
الجدول رقم (02)	منصات التمويل الجماعي في البلدان العربية	39

فهـــرس الرمـــوز

الاختصار بالرمز	الدلالة باللغة الاصلية	الدلالة باللغة العربية
C20	Civil 20	**مجموعة العشرين**
GPFI	Global Partnership for Financial Inclusion	**الرابطة العالمية للشمول المالي**
CGAP	Consultative Group to Assist thepoor	**مجموعة التشاور لمساعدة الفقراء**

مقدمة عامة

مقدمة

في ظل التغيرات العميقة التي تشهدها البيئة الاقتصادية العالمية، أصبح الابتكار المالي أحد أبرز المحركات الأساسية لتطوير الأنظمة المالية وتحقيق التنمية المستدامة. وقد تزايدت أهمية الابتكار المالي مع التوسع في استخدام التقنيات الرقمية في تقديم الخدمات المالية، مما ساهم في تجاوز العقبات التقليدية المرتبطة بالوصول إلى هذه الخدمات، خاصة لدى الفئات المحرومة. من جهة أخرى، برز مفهوم الشمول المالي كأحد الأهداف التنموية التي تسعى العديد من الدول إلى تحقيقها، من خلال ضمان إتاحة الخدمات المالية الرسمية لكل أفراد المجتمع دون تمييز، بما في ذلك أصحاب الدخل المحدود والمناطق النائية.

يشكل الابتكار المالي في هذا السياق رافعة فعالة لتعزيز الشمول المالي، من خلال تخفيض التكاليف وتوفير حلول مالية مرنة، وتوسيع نطاق التغطية الجغرافية. لكن العالم العربي يواجه تفاوتاً كبيراً في مستوى الشمول المالي ومدى اعتماده على الابتكار المالي، مما يطرح إشكاليات حول مدى نجاعة هذه الابتكارات في تحسين الأداء المالي الشامل، وتعد الجزائر من بين الدول التي لا تزال تواجه تحديات متعددة في هذا المجال، رغم الإمكانات المتوفرة والتجارب الإقليمية الناجحة التي يمكن الاستفادة منها.

إشكالية الدراسة:

وبإعتبار الابتكار المالي المالي هو أداة لرفع وتعزيز الشمول المالي من خلال التقليل من التكاليف والتوفير وخلق المرونة المالية في ظل التطورات الكبيرة التي عرفتها الساحة المالية المحلية والدولية، فقد جاءت هذه الدراسة للوقوف على إشكالية مفادها، كيف يمكن للابتكار المالي من تعزيز الشمول المالي في بعض الدول العربية؟

الاسئلة الفرعية:

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية ومن أجل دراستها سيتم تجزئتها في الاسئلة الفرعية الأتية:

- ما هي دلالات الابتكار المالي في الأدبيات الاقتصادية؟
- ما هي أبعاد الشمول المالي، وما أبرز ومؤشراته؟
- كيف ساهم الابتكار المالي في تحسين الشمول المالي في الدول العربية؟
- ماهي السياسات التي يمكن للجزائر تبنيها لتعزيز الشمول المالي من خلال الابتكار المالي؟

الفرضيات:

انطلاقا من الإشكالية السابقة يمكن الخروج بالفرضية الرئيسية التالية:

****ساهم الابتكار المالي في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية****

ضمن هذه الفرضية الرئيسية تتدرج عدة فرضيات كالتالي:

- الابتكار المالي يمثل عملية تطوير منتجات وخدمات مالية جديدة.
- يقاس الشمول المالي من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية.
- ادى الابتكار المالي الى تحسين مؤشرات الشمول المالي في العالم العربي.
- توفر الجزائر بيئة مالية وتكنولوجية كافية لتحقيق شمول مالي مرتفع عبر الابتكار المالي.

أهداف الدراسة:

- توضيح المفاهيم النظرية للابتكار المالي والشمول المالي.
- دراسة العلاقة بين الابتكار المالي والشمول المالي من منظور تطبيقي في الدول العربية.
- تحليل واقع الابتكار المالي والشمول المالي في الجزائر.
- اقتراح حلول وآليات عملية لتعزيز الشمول المالي عبر الابتكار المالي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على العلاقة بين الابتكار المالي والشمول المالي في ظل التغيرات التكنولوجية المتسارعة، والاهتمام العالمي المتزايد بتحقيق التنمية المستدامة. تبرز الدراسة دور الابتكارات المالية لاسيما الرقمية منها في توسيع قاعدة الشمول المالي، خصوصا الفئات المهمشة كالنساء والشباب وسكان المناطق الريفية. كما تكتسب الدراسة أهميتها من البيئة العربية، من خلال تحليل واقع الابتكار المالي والشمول المالي في الدول العربية، واستلهام تجارب ناجحة لتقديم سياسات مقترحة قابلة للتطبيق في الجزائر.

دوافع اختيار الدراسة:

يمكن حصر اهم اسباب الموضوع فيما يلي:

1. دوافع ذاتية:

- الرغبة الشخصية في توفير المادة العلمية للباحثين حول علاقة الابتكار المالي بالشمول المالي.
- اندراج الموضوع ضمن التخصص.

2. دوافع موضوعية:

- حداثة الموضوع.
- الأهمية التي يحظى بها الابتكار المالي والشمول المالي.

منهج الدراسة:

من أجل الإجابة عن التساؤلات المطروحة في هذه الدراسة، والتي تعكس إشكالية البحث، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم من خلاله استعراض المفاهيم والنظريات المتعلقة بالابتكار المالي والشمول المالي. وتحليل البيانات والإحصائيات الخاصة ببعض الدول العربية. مع استخدام المقارنة لاستخلاص الدروس والتوصيات، بهدف استخراج النتائج واختبار نتائج الفرضيات المطروحة.

هيكل الدراسة:

تمت هيكلة هذا البحث على فصلين رئيسيين نظري وتطبيقي، يغطي كل منهما مجموعة من المباحث التي تعالج الموضوع وتجيب على الإشكالية الرئيسية. تناول الفصل الأول الجانب النظري، حيث تضمن ثلاثة مباحث أساسية. خصص المبحث الأول لتقديم الأدبيات النظرية للابتكار المالي، فيما خصص المبحث الثاني للأدبيات النظرية للشمول المالي. أما المبحث الثالث فقد تم فيه عرض ومناقشة أهم الدراسات السابقة، مع توضيح موقع الدراسة الحالية منها وإبراز العلاقة بين الابتكار المالي والشمول المالي.

بالنسبة للفصل الثاني فقد تناول الواقع والتطبيق في السياق العربي من خلال ثلاثة مباحث، أما المبحث الأول فقد استعرض تطور الابتكار المالي والشمول المالي في الدول العربية، فيما خصص

المبحث الثاني على دراسة مدى تأثير الابتكار المالي في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. وركز المبحث الثالث على استخلاص الدروس المستفادة من تجارب الدول في هذا المجال، مع تقديم مقترحات لتعزيز الشمول المالي عن طريق الابتكار المالي في الجزائر.

صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي تم مواجهتها في هذه الدراسة هي:

- قلة المراجع والكتب المتعلقة بالابتكار المالي.
- حداثة الموضوع وقلة الدراسات المتعلقة بالموضوع.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للابتكار المالي والشمول المالي

تمهيد:

في عالم متسارع التغيرات يحكمه منطق تعزيز الكفاءة وتوسيع نطاق الخدمات المالية لتشمل فئات جديدة من المجتمع، أصبح الابتكار المالي والشمول المالي يمثلان محورًا رئيسيًا في النقاشات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة.

وقد جاء هذا الفصل ليتناول الأدبيات النظرية المتعلقة بالابتكار المالي، موضحا مفاهيمه الأساسية وأنواعه ومحدداته وتحدياته. كما يتناول الفصل الأدبيات النظرية للشمول المالي الذي يسعى لضمان وصول جميع الأفراد دون استثناء إلى الخدمات المالية، موضحا مفاهيمه وأبعاده ومتطلباته وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للابتكار المالي.

المبحث الثاني: الأدبيات النظرية للشمول المالي.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للابتكار المالي.

يعتبر الابتكار المالي من المجالات الحيوية التي تشهد تطورا مستمرًا نتيجة للتقدم التكنولوجي السريع والتغيرات في بيئة الأعمال، حيث تتجه العديد من المؤسسات المالية نحو تطوير منتجات وخدمات جديدة تلبي احتياجات السوق المتغيرة. سيتم في هذا المبحث استعراض أهم الأدبيات النظرية الخاصة بالابتكار المالي.

المطلب الأول: ماهية الابتكار المالي.

بعدما أصبح الكثير يعتقد أن الابتكار المالي يعد من اقوى ما يؤثر في البيئة المالية، من حيث التأثير على طبيعة الأدوات المتاحة والخدمات المقدمة، فإن هذا المطلب سيحاول الوقوف على مختلف المفاهيم الأساسية وذلك من خلال الآتي:

1- تعريف الابتكار المالي:

هناك العديد من التعريفات التي جاءت لضبط هذا المفهوم وهي مستوحاة من وجهات نظر الباحثين والدارسين في هذا المجال، عموما من أهم هذه التعريفات ما يلي:

- يعرف الابتكار المالي على أنه: "الإجراءات والتدابير الملبية لمتطلبات المجتمع المالي؛ ويكون ذلك سواء تأهيل منتجات قائمة، أو إعادة تأهيلها وتطويرها، أو بتصميم منتجات بديلة ومبتكرة، تكون قابلة للتنفيذ والتحقيق"، وذلك يعني أن الابتكار المالي يتكون من مجموعة إجراءات وتدابير تحكمها جملة شروط لإيجاد منتج أو أداة مالية لإشباع حاجات مالية يعبر عنها بتلبية فجوة مالية. وقد تكون هذه المنتجات جديدة أو مطورة، ولا تسمى منتجا ماليا إلا إذا نفذ وحقق النفع للناس.[1]

- يعرف الابتكار المالي بأنه الأشياء الجيدة التي تقلل من التكاليف والمخاطر، ويقدم خدمات ومنتجات مطورة ترضي المساهمين في النظام المالي.[2]

[1] سامر مظهر قنطقجي، فقه الابتكار المالي بين التثبت والتهافت، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، سوريا، ط3، 2023، ص48.

[2] W. Scott frame, Lawrence J. White**, Technolo Gical change, financial innovation, And Diffusion in ban King**, the Oxford Handbook of banking, chicago, 2012, p 04.

– يعرف الابتكار المالي على أنه أحد القوى المؤثرة في البيئة المصرفية وعملها من خلال تأثيره على ما يتاح للجمهور من خدمات وما يقدم لهم من أدوات؛ أي أنه يجعل المؤسسات المالية قادرة على تحقيق رغبات الزبائن بفعالية وسرعة تواكب التغيرات التي تطرأ على السوق.[1]

من خلال ما سبق ذكره يمكن استنتاج بأن مفهوم الابتكار المالي هو أي تطور يحدث في النظام المالي، يساعد في تحسين الكفاءة التشغيلية وذلك بخفض التكاليف والمخاطر التي تحدث في الأسواق الأولية والثانوية أثناء عمليات التداول، ويعني ذلك تلبية رغبات الجمهور المالية بأسرع وقت وأقل جهد وتكلفة مع ضمان فعالية وتحقق الخدمات المقدمة.

2- خصائص الابتكار المالي:

يتميز الابتكار المالي بخصائص تتمثل في:

– الابتكار يمثل كل ما هو جديد ومطور: أي أن البنوك عليها السعي وراء تطوير خدمات ومنتجات جديدة، تلبي رغبات العملاء وتحقق لهم الارباح؛

– قدرة البنك على اكتشاف الفرص وذلك باعتماده على توقع ما يحتاجه الجمهور من خدمات ومنتجات

– المرونة والتكيف: يتمتع الابتكار المالي بالقدرة على التكيف مع التغيرات السريعة في السوق واحتياجات العملاء، مما يجعله قادرا على الاستجابة للتحديات الجديدة والفرص الناشئة؛

– الابتكار هو تميز البنك بتقديم أنشطة وأدوات مصرفية مبتكرة ومختلفة عما تقدمه البنوك الأخرى.

3- أنواع الابتكار المالي:

هناك تصنيفات عديدة للابتكار المالي أهمها ما يلي: [2]

3-1- تصنيف بنك التسويات عام 1986:

يصنف بنك التسويات الابتكار المالي كالآتي:

---

[1] بدروني عيسى، غربي حمزة، أثر الابتكار المالي على تنافسية الصناعة المالية والمصرفية الاسلامية، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 07، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019، ص 140.

[2] نوال بوعكاز، حدود الهندسة المالية في تفعيل استراتيجيات التغطية من المخاطر المالية في ظل الازمة المالية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة سطيف، الجزائر، 2011 ص،05.

- **ابتكارات تعزيز السيولة:** تشمل الأدوات المالية التي تسهم في زيادة سيولة الأصول والأوراق المالية، مما يسهل عملية التداول ويزيد من جذب هذه الأدوات إلى الأسواق المالية.

- **ابتكارات تقليل المخاطر:** وهي الابتكارات التي تهدف إلى المخاطر المرتبطة بورقة مالية معينة أو تمكن حامل الورقة من التحوط ضد مخاطر محددة.

- **ابتكارات توليد الأسهم:** هي أدوات مالية تمنح خصائص شبيهة بالأسهم لبعض الاصول، حيث تكون خدمة الدين محددة سلفا، ويتم تحديد العائد بناً على أداء الجهة المصدرة.

- **ابتكارات التأمين:** تتضمن هذه الفئة الأوراق المالية المصممة لتأمين المخاطر مقابل دفع قسط تأميني.

- **الابتكارات التمويلية للمؤسسات:** بالإمكان لبعض الأدوات المالية توسيع مصادر التمويل المصرفي مثل التوريق الذي يساعد البنك على تنويع تمويلاته للمستثمرين المستعدين للاستثمار في فئة الأصول المصرفية ولكن في بنك مختلفا كالرهن العقاري.[1]

3-2- تصنيفات اخرى: يصنف عبد الحميد قندوز الابتكار المالي على النحو التالي:

- **الابتكار بحسب درجة التحول:** يمكن للابتكارات أن تظهر في بعض المرات دون تخطيط مسبق لها وذلك نتيجة للأزمات والضغوطات السوقية التي تتعرض لها، حيث يتم ايجاد افكار او منتجات جديدة تكفي لإشباع الاحتياجات الجديدة التي لم تكن واضحة.

- **الابتكارات حسب الانشطة:** تختلف هذه الابتكارات فهناك التنظيمية والتي تشمل الطرق التنظيمية الجديدة التي يتم تطبيقها من أجل تحسين اتخاذ القرار واتخاذ الإجراءات وتحسين التعلم وتبادل الخبرات أو تطبيق طرق جديدة للتعامل مع الجهات الخارجية. وتوجد ابتكارات في المنتجات، وتعني تقديم منتجات جديدة أو مطورة والتحسين من خصائص المنتج الحالي. كما توجد ابتكار في العمليات والتي تقوم بتخفيض التكاليف وزيادة الجودة من أجل تقديم المنتج بحلة جديدة للمستهلك.

- **ابتكارات حسب سلوك المنشأة:** ابتكار مستمر، يكون هنا عندما تكون للمنشأة القدرة على التغيير في المنتجات والخدمات. وابتكار غير مستمر، يكون هذا عند ظهور عمليات ابتكار جديدة عند استخدام موارد حالية.[2]

[1] نوال بوعكاز، حدود الهندسة المالية في تفعيل استراتيجيات التغطية من المخاطر المالية في ظل الازمة المالية، مرجع سابق، ص 06.

[2] عبد الكريم احمد قندوز، الابتكار المالي ومقدمة الى الهندسة المالية إلى الهندسة المالية، ط1، الجزائر، 2017، ص 23.

شكل رقم (01): أنواع الابتكارات

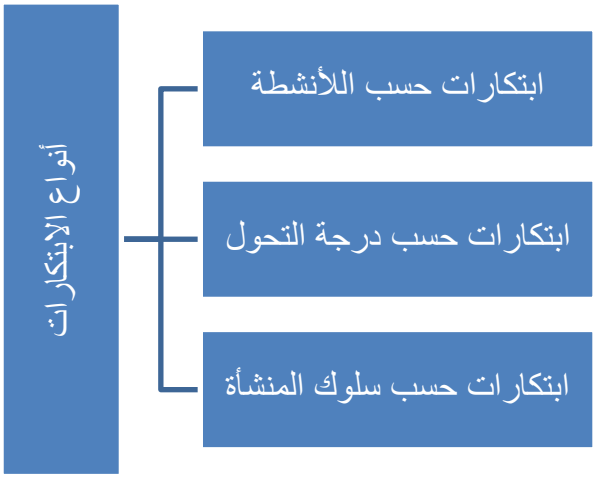

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على عبد الكريم احمد قندوز، الابتكار المالي ومقدمة الى الهندسة المالية إلى الهندسة المالية، مرجع سابق.

- **أهمية الابتكار المالي:**

يكمن اهتمام البنوك والمؤسسات المالية بالابتكار نظرا لأهميته البالغة التي يمكن استخلاصها في النقاط التالية:[1]

- خفض التكاليف وزيادة الإنتاج: وذلك بابتكار منتجات أصغر وخدمات أسرع بتقنيات حديثة وأكثر دقة.
- خلق أسواق جديدة: إن المنتجات والخدمات الجديدة التي يتم ابتكارها (خاصة المبكرة جذريا) تؤدي الى خلق أسواق جديدة؛
- يساهم الابتكار المالي في انشاء تقنيات مالية حديثة؛
- يساعد البنوك على التواجد بفعالية في الأسواق المصرفية، لأنه يقوم بتجديد المنتج المالية التي تلبي الاحتياجات المستقبلية؛
- يساعد على تحسين الاداء في الوظائف الادارية وتحقيق التفاعل الآني الذي يحقق تلبية حاجات الزبائن بسرعة؛
- خلق فرص عمل جديدة؛

[1] عبد الكريم احمد قندوز، الابتكار المالي ومقدمة الى الهندسة المالية إلى الهندسة المالية، مرجع سابق، ص 22-23.

- إيجاد منتجات جديدة وتطويرها.

يمكن القول إن الابتكار المالي هو عملية تطوير وتقديم منتجات وخدمات مالية جديدة أو محسنة تلبي احتياجات العملاء، يتميز الابتكار المالي بالتجديد والتطوير، والمرونة والتكيف. هناك أنواع مختلفة من الابتكارات المالية. كما تكمن أهمية هذه الابتكارات في خفض التكاليف وزيادة الانتاج وخلق الأسواق الجديدة.

المطلب الثاني: محددات وتحديات الابتكار المالي.

يعد الابتكار المالي أحد العوامل الاساسية التي تساهم في تطور الأنظمة الاقتصادية وزيادة كفاءتها. مع التطورات التكنولوجية السريعة التي شهدتها القطاعات المالية في العقدين الأخيرين، أصبح الابتكار في هذا المجال ضروريا لتحسين الأداء المالي وزيادة الشمول المالي. ومع ذلك، فان الابتكار المالي له بعض المحددات والتحديات التي تعوق تطوره وتطبيقه. وبذلك سيتم تناول أهم المحددات والتحديات للابتكار المالي وهي كالتالي:

1- **محددات الابتكار المالي:** هناك عدة عوامل مؤثرة فالابتكار المالي قد تزيد من وتيرة الابتكار المالي او قد تنقصها في الاقتصاديات الناشئة، هذه العوامل هي محددات الابتكار المالي وهي كالتالي:[1]

✓ **حجم البنك:** كلما كان حجم البنك كبيرا كلما سمح ذلك بتسويق منتجات مبتكرة بكمية أكبر، وذلك يعني حصول البنك على عوائد من خلال الاستثمار في الابتكارات.

✓ **قدرة السوق:** تم المطالبة في هذا العامل بتوفير سوق فعال يسمح للبنوك من تحقيق عوائد كافية من خلال الابتكارات وهذا بسبب:

- سرقة الأفكار الجديدة للمبتكرين؛
- مصلحة العمل الكامنة؛
- مشاكل الحصول على تمويلات للاستثمارات الكبيرة الغير مؤكدة.

✓ **التطور التكنولوجي:** إن التكنولوجيات الحديثة أدت إلى تحفيز الابتكارات المالية من خلال تخفيض تكلفة تقديم الخدمات المالية الجديدة، وذلك باستخدام الحواسيب السلكية واللاسلكية مما سمح بتدفق المعلومات بوتيرة أسرع.

[1] سامية سرحان، حياة نجار، أثر محددات الابتكار المالي على الكفاءة المصرفية –دراسة قياسية لعينة من البنوك التجارية الاردنية باستخدام نماذج البانل–، مجلة الباحث، المجلد20، العدد01 جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2020، ص 68.

✓ **تغيرات اوضاع السوق المالية:** تتأثر الابتكارات المالية بكل الأوضاع السائدة في السوق كاختيار محفظة وقوى السوق، والربحية ومدى تطور الأدوات المالية المتاحة كما تؤثر على البيئة المالية العالمية والمحلية بالإضافة إلى ضعف التنبؤ بالتضخم وأسعار الفائدة والصرف.

2- **تحديات الابتكار المالي:** تواجه الابتكارات المالية العديد من التحديات التي تعيق تقدمها وتطبيقها. هذه التحديات تشمل مجموعة من العوامل التي تؤثر على نجاح هذه الابتكارات، وتتطلب من المؤسسات المالية العمل على حلها. فيما يلي بعض التحديات التي تواجه الابتكارات المالية:[1]

- **ضعف بيئة الأعمال:** تعاني بعض الأسواق من بيئة أعمال عير مناسبة، مما يؤثر سلبًا في قدرة الشركات المالية على الابتكار والنمو.

- **ضعف خدمات الشبكات:** تعاني المناطق من ضعف في خدمات الشبكات، مما يحد من إمكانية الوصول إلى التقنيات المالية الحديثة.

- **نقص الابتكار في المعاملات البنكية:** تعاني المعاملات البنكية التقليدية من نقص في الابتكار، مما يجعلها أقل جاذبية للعملاء في ظل تزايد الخيارات الرقمية. [2]

- **غياب القواعد التنظيمية:** العديد من الدول تفتقر إلى القواعد التنظيمية اللازمة لتنظيم التقنيات المالية الحديثة، مثل المدفوعات الرقمية والخدمات المصرفية المفتوحة مما يعوق من تطور هذه الخدمات.

- **حاجة البنية التشريعية للتطور:** تحتاج القوانين والتشريعات الحالية إلى مزيد من التطوير لتفعيل الحلول والمنتجات التي تعتمد على الابتكارات المالية.

- **مخاطر الهجمات الإلكترونية:** تعتبر الهجمات الإلكترونية تهديدا كبيرا، حيث يسعى المهاجمون إلى اختراق أنظمة المعلومات بغرض الاستفادة من تعطيل الشبكات المالية، مما يثير مخاوف كبيرة بشأن الأمان والثقة في هذه التقنيات.

الابتكارات المالية مازالت تواجه تحديات كثرة تعرقل نجاحها وتقدمها تشمل ضعف بيئة الاعمال ونقص الابتكار في المعاملات البنكية وغياب القواعد التنظيمية والهجمات الالكترونية. كل هذا يؤثر سلبا على نمو وتبني هذه التقنيات في الاسواق المالية.

[1] بلحرش عائشة، كيفاني شهيدة، الابتكارات المالية الحديثة في مجال الصناعة المصرفية -واقع وتحديات-، مجلة افاق للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد01، جامعة تلمسان، الجزائر، 2022، ص 347.

[2] سليم العمراوي، دور الابتكار في تعزيز الشمول المالي الرقمي الدروس المستفادة للجزائر من خلال قراءة لتجارب دولية، مجلة الحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 08، العدد 01، جامعة ام البواقي، الجزائر ،2023، ص 361.

يمكن القول ان الابتكار المالي يعد من المجالات الحيوية التي تشهد تطورا مستمرا، حيث يؤثر على طبيعة الأدوات المتاحة، والخدمات المقدمة. من خلال استعراض أهم المفاهيم والتعريفات، وخصائص الابتكار المالي، وانواعه، ومحدداته، وتحدياته، يمكن القول إن الابتكار المالي يلعب دورا هاما في تحسين الكفاءة التشغيلية، وخفض التكاليف، والمخاطر وتلبية رغبات الجمهور المالية. ومع ذلك يواجه عدة تحديات مثل ضعف بيئة الأعمال وغياب القواعد التنظيمية ومخاطر الهجمات الالكترونية.

المبحث الثاني: الأدبيات النظرية للشمول المالي.

في الآونة الأخيرة أبدى مختلف صانعي السياسات المالية بمختلف الدول المتقدمة اهتماما كبيرا بموضوع الشمول المالي خاصة بعد الأزمة المالية سنة 2008، وذلك باعتبار أن وصول الخدمات المالية لمختلف الفئات خاصة المحرومة منها يؤثر بنسبة كبيرة في تحقيق الاستقرار المالي وتحقيق التنمية الاقتصادية، لذلك سيتم في هذا المبحث التطرق الى أهم المفاهيم حول الشمول المالي.

المطلب الاول: ماهية الشمول المالي.

يعبر الشمول المالي عن الجهود المبذولة لتوفير الخدمات المالية للجميع، خاصة المحرومة منها والمهمشة. يركز على تمكين الافراد والشركات من الوصول الى الخدمات المالية الاساسية. سيتم في هذا المطلب سيتم التطرق الى ماهية الشمول المالي من خلال التعاريف والخصائص والأهمية.

1- تعريف الشمول المالي: هناك عدة تعريفات للشمول المالي من أهمها ما يلي:

- يعرف البنك الدولي الشمول المالي على انه امكانية وصول الخدمات والمنتجات المالية لكافة افراد المجتمع بحيث تلبي احتياجاتهم في الوقت المناسب وبالسعر المناسب.[1]

- عرفت كل من مجموعة العشرين ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي بانه وصول الخدمات والمنتجات المالية الى كافة فئات المجتمع خاصة المهمشة منها، من اجل تلبية احتياجاتهم بتكاليف منخفضة وبشفافية.[2]

[1] صدام حسين ناصر الضبياني، دور الشمول المالي في تحسين الاداء المالي للبنوك التجارية اليمنية، المركز الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1، المانيا، 2024، ص 34.

[2] عبد الرحمان نجم عبد المشهداني، واخرون، الشمول المالي وفاعليته في تعبئة السيولة للقطاع المصرفي، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، العراق،2023، ص- ص 18-19.

– كما عرفه صندوق النقد الدولي على انه الحالة التي يستطيع فيها الافراد والشركات الوصول الخدمات المالية ذات الجودة العالية.[1]

وبالتالي الشمول المالي هو مفهوم يشير إلى توفير خدمات مالية متنوعة ومناسبة لجميع شرائح المجتمع، بما في ذلك الفئات التي تعاني من نقص الوصول الى هذه الخدمات، مثل الأفراد ذوي الدخل الضعيف والنساء والمزارعين ورواد الاعمال الصغيرة. حيث يهدف الشمول المالي لتمكين هذه الفئة من إدارة اموالهم وتوفير فرص الادخار والحصول على الائتمان.

2- خصائص الشمول المالي: هناك جملة من الخصائص التي يمتاز بها الشمول المالي تتمثل في التالي:[2]

- ✓ **التعميم:** يكون باستهداف جميع فئات المجتمع خاصة أصحاب الدخل الضعيف؛
- ✓ **الجودة والسعر:** يجب مراعاة جودة المنتج المقدم مع مراعاة التكلفة بما يتناسب مع فئات المجتمع المختلفة؛
- ✓ **التنويع:** تقديم مختلف الخدمات والمنتوجات المتنوعة؛
- ✓ **اختصار الوقت:** تلبية احتياجات العملاء بأسرع وقت وفي كل وقت؛
- ✓ **التوسيع:** من خلال الوصول إلى كافة المواقع الخاصة بالأفراد أو الشركات من أجل تسهيل عملية النقل.

3- أهمية الشمول المالي: يعتبر الشمول المالي ركيزة اساسية في التنمية الاقتصادية حيث يحقق التالي:[3]

- ✓ المساهمة في رفع الدخل الشهري مما يؤدي الى تحفيز الاقتصاد؛
- ✓ يساهم في دمج الفقراء في السوق؛
- ✓ يسمح بزيادات إيرادات الدولة وتقليل العجز؛
- ✓ القضاء على الفقر وزيادة المدخول من خلال خلق فرص عمل جديدة؛
- ✓ يمكن النساء اقتصاديا مما يعزز من دورهن في المجتمع ويساعد على تحقيق المساواة؛

---

[1] أمينة خلج، دور الصناعة المصرفية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية بالإشارة الى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية وتأمينات، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2022، ص02.

[2] اسامة فراح، رحمة عبد العزيز، الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك، مجلة طبنة للدراسات العلمية الاكاديمية، المجلد03، العدد02، المركز الجامعي الشهيد سي الحواس، بريكة، الجزائر،2021، ص648.

[3] صدام حسين ناصر الضبياني، دور الشمول المالي في تحسين الاداء المالي للبنوك التجارية اليمنية، مرجع سابق، ص- ص 39-40.

✓ يوفر الشمول المالي وسائط فعالة وآمنة لإجراء المدفوعات وتحويل الأموال، مما يسهل التجارة المحلية والدولية.

الشمول المالي هو مفهوم يهدف إلى توفير خدمات مالية متنوعة ومناسبة لجميع شرائح المجتمع، خاصة الفئات المحرومة. يتميز الشمول المالي بخصائص مثل التعميم، والجودة، والسعر، والتنويع، والتوسيع. تكمن أهميته في تحسين المستوى المعيشي وزيادة الدخل وتمكين النساء اقتصاديا.

المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي.

معرفة ابعاد الشمول المالي تتطلب مؤشرات قياسه والتي تعتمد على دقة وصحة البيانات المتوفرة وطبيعة النظام المالي، وحسب مجموعة العشرين (G20) ومؤسسة التحالف العالمي من اجل الشمول المالي (GPFI) فقد تم الاتفاق على استخدام ثلاثة مؤشرات رئيسية للشمول المالي، وفيما يلي أبعاد الشمول المالي مع مؤشرات قياس كل بعد من الابعاد:

1- **الوصول للخدمات المالية:** ويقصد به قدرة الافراد والشركات على الحصول على خدمات مالية متنوعة مثل فتح حسابات مصرفية والقروض والمدفوعات، ويتطلب الوصول لهذه الخدمات مواجهة بعض التحديات كالتكاليف والموقع الجغرافي. ويتم قياس مؤشرات الوصول الى الخدمات المالية من خلال:[1]

- ✓ عدد حسابات النقود الالكترونية؛
- ✓ عدد اجهزة الصراف الالي؛
- ✓ عدد نقاط الوصول لكل 10000 مواطن مع مراعاة الموقع الجغرافي (التضاريس)؛
- ✓ الترابط بين نقاط تقديم الخدمات المالية؛
- ✓ عدد السكان لكل مكتب بنك؛

2- **استخدام الخدمات المالية:** ويقصد به الاستفادة من مجموعة من الادوات والمنتجات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية ومن اهم مؤشرات قياسه ما يلي:

- ✓ عدد الاشخاص البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم؛
- ✓ عدد الاشخاص الذين لديهم تحويلات مالية محلية وخارجية؛

[1] حنان الطيب، الشمول المالي، دون دار نشر، ط1، ابو ظبي، الامارات، 2020، ص 05.

- ✓ عدد الشركات الناشئة التي تمتلك حساب ودائع؛
- ✓ نسبة الذين يحتفظون بحساب بنكي منذ سنة مضت؛
- ✓ نسبة الشركات المتوسطة والصغيرة التي تملك حساب مالي رسمي؛
- ✓ عدد المعاملات بالتجزئة بالنسبة للفرد الواحد الغير نقدية؛
- ✓ عدد المعاملات التي تم دفعها عبر الهاتف.

3- **جودة الخدمات المالية:** تعتبر الجودة بعدا غير واضح نظرا للتحديات التي تواجه هذا البعد كالتكاليف ووعي المستهلكين وسهولة الوصول.... الخ، لمواجهة هذه التحديات وضعت مؤشرات قياس بعد الجودة وهي كالآتي:[1]

✓ **تحمل التكاليف:** يقاس بمدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وبالأخص من يملك دخل ضعيف وذلك من خلال

- متوسط تكلفة تحويل الائتمان؛
- متوسط رسوم السنة للاحتفاظ بحساب جاري؛
- عدد الذين ابلغوا عن غلاء اسعار الرسوم؛

✓ **الشفافية:** يقاس هذا المؤشر من خلال:

- نسبة الذين ابلغوا عن انهم يتلقون المعلومات بشكل واضح وكافي؛
- وجود نموذج يصف الخدمات المالية المقدمة ويتطابق معها في الواقع.

✓ **الراحة والسهولة:** يقاس هذا المؤشر من خلال:

- الوقت الذي يقضيه العملاء في في المؤسسات المالية والبنوك.[2]

✓ **حماية المستهلكين:** قياس هذا المؤشر يكون من خلال:

- نسبة تغطية صندوق تامين الودائع لودائع العملاء؛
- وجود شكاوى بين العملاء والمؤسسة المالية.

✓ **المديونية:** من أهم سمات العميل المالي من أجل معرفة الوقت الذي يتأخر فيه المقترض للسداد في فترة زمنية محددة.

---

[1] حنان الطيب، الشمول المالي، مرجع سابق، ص06.

[1] شافي نادر، عبد العزيز، المصارف والنقود الالكترونية، المؤسسة الحديثة للكتاب، ط1، لبنان، 2007، ص72.

الجدول رقم (01): مؤشرات قياس الشمول المالي وفق أعضاء الرابطة العالمية من اجل الاشتمال المالي (GPFI).

مؤشرات قياس الشمول المالي وفق أعضاء الرابطة العالمية من أجل الاشتمال المالي		
مؤشرات قياس جودة الخدمات المالية	**مؤشرات قياس الوصول إلى الخدمات المالية**	**مؤشرات قياس استخدام الخدمات المالية.**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير الرابطة العالمية للشمول المالي (GPFI).

تم استنتاج أن الشمول المالي يقاس من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية، هي الوصول للخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية، وجودة هذه الخدمات. يتم قياس هذه الأبعاد من خلال مؤشرات محددة مثل عدد الحسابات البنكية، وعدد أجهزة الصراف الآلي، ونسبة استخدام الخدمات المالية. هذه المؤشرات تساعد في تقييم مستوى الشمول المالي.

المطلب الثالث: متطلبات تعزيز الشمول المالي.

يتضح أن الشمول المالي يجب أن يصل الى مجموعة من المدن والمجتمعات والخدمات المالية، مثل حسابات التوفير وقدرة الدائنين على دعم الشركات الصغيرة وصغار المستهلكين وهو ما يلزم مشاركة المؤسسات المالية الرسمية كالبنوك.

وفيما يخص جانب العرض والطلب فيحتاج الأفراد لبعض المهارات المالية الأساسية لمعرفة المنتج وقيمته، ويمكن تلخيص ما سبق في أربعة عوامل تدعم الشمول المالي وهي كالتالي:[1]

✓ **العامل الأول يتعلق بتوافر الخدمات المالية:** حيث يجب ان تشمل هذه الخدمات مجموعة متنوعة من المنتجات المالية مثل الحسابات البنكية والائتمان والتأمين حيث يتعين على المؤسسات المالية تقديم خدمات تتناسب مع احتياجات الأفراد بغض النظر عن مستوى دخلهم.

✓ **العامل الثاني يتعلق بأسعار الخدمات المالية:** حيث يجب ان تكون تكاليف الحصول على هذه الخدمات المالية ليست عائقا أمام الفئات الضعيفة مما يساعد في تشجيع الأفراد على استخدام هذه الخدمات بدلا من الاعتماد على مصادر تمويل غير رسمية.

[1] صدام حسين ناصر الضبياني، دور الشمول المالي في تحسين الاداء المالي للبنوك التجارية اليمنية، مرجع سابق، ص 44.

✓ **العامل الثالث هو شمولية الخدمات المالية:** ويعني ضرورة توفر كامل الخدمات حتى في أبعد المناطق النائية لضمان استفادة جميع فئات المجتمع.

✓ **العامل الرابع يرتبط بالتثقيف المالي:** حيث يعد التعليم والتوعية حول المنتجات والخدمات المالية ضروريين. على الرغم من وصول الخدمات والمنتجات في الوقت والتكلفة المناسبة إلا أن هناك حاجة ملحة لزيادة الوعي بين الأفراد حول الشمول المالي.[1]

إن تعزيز الشمول المالي وتوسيعه يتطلب عوامل أساسية، تشمل تقديم خدمات مالية متنوعة، ومناسبة للجميع، وأسعار معقولة وتثقيف مالي، وتمكين المزارعين والنساء وعيرها من العوامل الكثيرة التي تضمن استفادة الجميع من هذه العوامل.

يعد الشمول المالي ركيزة اساسية لتمكين الافراد والمجتمعات من ادارة امورهم المالية وتحسين مستوى حياتهم. من خلال استعراض أهم التعريفات وخصائص الشمول المالي ومحدداته ومتطلباته يمكن القول ان تعزيز الشمول المالي هو توافر الخدمات المالية لجميع الفئات يتميز بالتعميم، والتنويع والتوسيع واختصار الوقت. يتطلب تعزيزه توافر خدمات مالية متنوعة واسعار معقولة وثقيف مالي وبنية تحتية كمالية متطورة.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

بعدما تم التعرف على أن الابتكار المالي هو تطوير أدوات وخدمات مالية جديدة أو تحسين الطرق لتلبية احتياجات المجتمع بشكل أكثر كفاءة، والشمول المالي على أنه إتاحة الخدمات المالية للجميع، خاصة الفئة المهمشة، وإتمام متطلبات الدراسة سيتم من خلال التطرق الى الدراسات السابقة بالتركيز على:

المطلب الاول: الدراسات السابقة المتعلقة بالابتكار المالي.

اختلفت الدراسات المتعلقة بالابتكار المالي بين عربية وأخرى أجنبية وسيتم في هذا المطلب التطرق الى أهم هذه الدراسات.

الفرع الاول: الدراسات السابقة المتعلقة بالابتكار المالي باللغة العربية.

[1] Sasana Kijang, Jalan Dato' Onn (2021): Stratégies **nationale d'éducation financière 'TOOLKIT''**, lliance for, p16.

اختلفت الدراسات حول الابتكار المالي ومن اهم ما جاء في هذا السياق باللغة العربية ما يلي:

1- دراسة عبد الصمد سعودي، بن لخضر مسعودي سنة 2017:

أهمية الابتكار المالي ومنتجات الهندسة المالية في تنشيط الاسواق المالية: دراسة التجربة الكويتية لعقود الخيار.[1]

هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على دور الابتكار المالي ومنتجات الهندسة المالية في تقديم حلول ابداعية لمشاكل التمويل. فهي تدعو الى تصميم وتطوير ادوات واليات مالية جديدة وغير تقليدية تساهم في تسهيل نقل المخاطر، مما يعززان عنصر السيولة في السوق الثانوي. من بين هذه الادوات تظهر المشتقات المالية كأحد الحلول المثلى اذ تعد الخيارات المالية من أبرز انواع الهندسة المالية، حيث تمنح المستثمرين القدرة على نقل المخاطر التي يتعرضون لها الى أطراف اخرى تملك قدرة أكبر على مواجهتها.

وتظهر نتائج الدراسة أن سوق الكويت للأوراق المالية قد اثبت فعاليته من خلال الاستثمار في عقود الخيار، مما يشير إلى إمكانية استغلال الفرص المتاحة للمستثمرين في الأسواق المالية العربية. توصي الدراسة بضرورة اللجوء الى اساليب استثمار مبتكرة وحديثة والتي تعزز من نشاط السوق المالي وتوفر له الحماية اللازمة من المخاطر المحتملة.[2]

2- دراسة ثيا نزار ضنون، بشار الضنون الشكرجي سنة 2022:

أثر الابتكار المالي في العائد على الموجودات المصرفية لعينة من المصارف العربية.[3]

تهدف الدراسة الى تقديم إطار نظري لمفاهيم الابتكار المالي ومؤشرات الربحية المصرفية، كما تسعى لقياس تأثير هذه الابتكارات المالية على مؤشرات ربحية المصارف العربية. تمثل العينة المختارة

[1] عبد الصمد سعودي، بن لخضر مسعودة، "أهمية الابتكار المالي ومنتجات الهندسة المالية في تنشيط الاسواق المالية- دراسة التجربة الكويتية لعقود خيار فرة-"، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 13، العدد01، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017.

[2] عبد الصمد سعودي، بن لخضر مسعودة، "أهمية الابتكار المالي ومنتجات الهندسة المالية في تنشيط الاسواق المالية- دراسة التجربة الكويتية لعقود خيار فرة-"، مرجع سابق.

[3] دراسة ثيا نزار ضنون، بشار الضنون الشكرجي، أثر الابتكار المالي في العائد على الموجودات المصرفية لعينة من المصارف العربية، مجلة تكريت للادارة والعلوم الاقتصادية، المجلد 18، العدد 06، العراق، 2022.

عددا من البنوك الرائدة في المنطقة، بما في ذلك البنوك في العراق والسعودية والبحرين والاردن ومصر، والتي تتعامل مع أدوات مالية جديدة وتعتمد على التقنيات والخدمات المبتكرة.

استخدمت الدراسة برنامج Eviews 10 لجمع البيانات وتحليلها وفق المنهج الوصفي. من بين النتائج البارزة التي توصلت اليها الدراسة، يتبين ان الابتكارات المالية تلعب دورا محورا في تعزيز الاداء المالي للمصارف، مما يساهم في تحسين مؤشرات الربحية وزيادة القدرة التنافسية لهذه المصارف في السوق.

ساهمت هذه النتائج في تقديم فهم أعمق لدور الابتكار المالي في القطاع المصرفي العربي كما تستعرض اهمية الاستثمار في التقنيات الحديثة والتوجه نحو الابتكارات التي تعزز من كفاءة الخدمات المصرفية وتلبي احتياجات العملاء المتزايدة.

الفرع الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بالابتكار المالي باللغة الأجنبية.

من أهم الدراسات المتعلقة بالابتكار المالي باللغة الاجنبية ما يلي:

1- دراسة سهى محمود علاوي، وجيه عباسي وآخرون 2022: تأثير الابتكار المالي وجودة المؤسسات على التنمية المالية في الاسواق الناشئة

Impact of Financial innovation and Institutional Qualité Financial Développements in Emerging marquets.[1]

هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على كيفية تأثير الابتكار المالي وجودة المؤسسات على التنمية المالية في الاسواق الناشئة، وقد استخدمت الدراسة بيانات مؤشر التنمية العالمية وتطبيقا احصائيا متقدما، بما في ذلك تحليل التكامل المشترك.

من أبرز ما توصلت اليه النتائج الى اهمية الابتكار المالي وجودة المؤسسات في التأثير الإيجابي على التنمية المالية في الاسواق الناشئة، كما يؤدي الابتكار المالي الى زيادة التنمية المالية.

2- دراسة هايدي علي سنة 2024:

[1] suha Mahmoud Alawi, Wajih abbassi and other, **Impact of Financial innovation and Institutional Qualitéy Financial Dévelopements in Emerging markets,**Journal of Risk and Financial, vol 15,N 1, Basel. 2022.

الابتكار المالي للاستثمار: التحول المالي في مجلس التعاون الخليجي.

Financial Innovation for Investement: Financing Transformations in the Gulf Cooperation Council. [1]

تتناول هذه الدراسة كيفية تأثير الابتكارات المالية في تمويل الاستثمارات، حيث أدى ارتفاع التكنولوجيا والابتكار الى ظهور أدوات مالية جديدة ومصادر للتمويل مثل التمويل الجماعي وقد كان لهذه الابتكارات تأثير كبير على الانظمة المالية التقليدية مما ادى الى تغيير طريقة تمويل الاستثمارات. وقد تصدرت دول مجلس التعاون الخليجي مجال التحول المالي المدفوع بالتكنولوجيا في منطقة الشرط الاوسط.

من أبرز ما توصلت اليه نتائج الدراسة ان التحول المالي المدفوع بالتكنولوجيا لديه القدرة على دعم الاستثمار والنمو الاقتصادي، ولتحقيق ذلك يجب تعزيز التكامل بين قطاعات البنوك والمصادر المالية غير المصرفية.

باختصار اختلفت وتنوعت الدراسات المتعلقة بالابتكار المالي، لكنها كلها تتفق على أن الابتكار المالي يؤدي الى تحسين الخدمات المالية، وزيادة التنمية المالية، وتعزيز القدرة التنافسية، مما أبرزت أهمية الاستثمار في التقنيات الحديثة والتوجه نحو الابتكارات التي تعزز من كفاءة الخدمات المالية.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بالشمول المالي.

اختلفت الدراسات المتعلقة بالشمول المالي بين عربية وأخرى أجنبية وسيتم في هذا المطلب التطرق الى أهم هذه الدراسات.

الفرع الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بالشمول المالي باللغة العربية

من أهم الدراسات المتعلقة بالشمول المالي ما يلي:

1- دراسة يسر برنيه وآخرون سنة 2019:

[1] Haidi Aly**, Financial Innovation for Investement: Financing Transformations in the Gulf Cooperation Council**, arab Economic journal, vol 33, N01, 20[1] -suha Mahmoud Alawi, Wajih abbassi and other, **Impact of Financial innovation and Institutional Qualitéy Financial Dévelopements in Emerging markets,** Journal of Risk and Financial, vol 15, N 1, Basel. 2022.

[1] Haidi Aly**, Financial Innovation for Investement: Financing Transformations in the Gulf Cooperation Council**, arab Economic journal, vol 33, N01, 2024.

الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب.[1]

يأتي هذا الكتاب كجزء من جهود صندوق النقد العربي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية. يعكس هذا الاصدار الاهتمام المتزايد الذي توليه المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية لتحسين الشمول المالي، بما يسهم في دعم النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي في الدول العربية.

لقد شهدت الأطر التشريعية والرقابية تطورا كبيرا لتشجيع الشمول المالي مع التركيز على تحسين إمكانية الوصول إلى التمويل لكافة فئات المجتمع، خاصة الشباب والنساء والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما تعمل العمل على جذب مدخرات الافراد الى القطاع المالي والمصرفي الرسمي.

هدفت هذه الدراسة الى تسهيل اتخاذ القرارات والتوصيات من قبل مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، وتعزيز الوعي بالشمول المالي.

2- دراسة السعيد بن لخضر وصورية شنبي سنة 2019:

أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية).[2]

تستهدف هذه الدراسة إلى تقديم مفاهيم جوهرية حول الشمول المالي، مبرزة أهميته وأهدافه ودوره في عملية التنمية. مع التقدم التكنولوجي السريع ظهرت مجموعة من الخدمات المبتكرة التي ساهمت في تنظيم وإدارة العمليات المالية، مما يسهل الوصول الى هذه الخدمات واستخدامها.

لقد كان لانتشار التكنولوجيا الرقمية أثر متزايد في تسريع الشمول المالي وتحقيق استراتيجياته، حيث قامت عدة دول بتطبيق هذه الاستراتيجيات بنجاح. وتعتبر جمهورية مصر العربية من بين أبرز الدول العربية التي حققت تقدما ملحوظا في هذا السياق.

تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن الشمول المالي يوفر إمكانية الحصول على خدمات ومنتجات مالية متطورة وبأسعار معقولة، تشمل المعاملات والمدخرات وغيرها من الخدمات المالية المتنوعة، وذلك بطريقة مستدامة ومسؤولة.

---

[1] يسر برنيه وآخرون، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، امانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، 2019.

[2] السعيد بن لخضر، صورية شنبي، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 04، العدد2، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018.

الفرع الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بالشمول المالي باللغة الأجنبية.

من أهم الدراسات المتعلقة بالشمول المالي باللغة الاجنبية ما يلي:

1- دراسة محيرق عدنان سنة 2021:

مساهمة الشمول المالي في تحقيق اهداف التنمية.

Contribution Of Financial Inclusion In The Attainment Of Sustainable Développement Goals. [1]

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال مراجعة الأدبيات والأدلة التطبيقية المتعلقة بفوائده للأفراد بشكل عام، والنساء بشكل خاص. تستعرض الدراسة الأدلة التجريبية الحديثة التي تبين كيف يمكن استخدام المنتجات المالية، مثل القروض وخدمات الدفع وغيرها من الخدمات للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تشير نتائج هذه الدراسة إلى أهمية الإمكانيات التي يقدمها الشمول المالي في دعم تحقيق بعض أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وقد لوحظ أن الشمول المالي يساهم في تسريع تطوير الشركات وخلق فرص عمل، مما يعزز النمو الاقتصادي ويعالج مسألة الفقر بشكل كبير.

2- دراسة ثريا تريكي، عيسى فاي سنة2013:

الشمول المالي في إفريقيا

Financial Inclusion in Africa. [2]

يتناول هذا الكتاب موضوع الشمول المالي في إفريقيا، موضحا ان النمو الاقتصادي خلال العقد الماضي لم يكن شاملا. من أبرز مكونات التنمية الشاملة هو الشمول المالي، وهو ما تتخلف فيه إفريقيا عن القارات الاخرى. حيث واحد من كل أربعة بالغين في إفريقيا لديهم حساب في مؤسسة مالية رسمية.

[1] Mehirig Adnane, **Contriution Of Finansial Inclusion In The Attainment Of Sustainable Development**, Journal of Economic and Financial Studies, volume14, N1, p524-537.
[2] Thoraya Triki, Issa Faye, **Financial Inclusion in africa,** Africa devlopment Bank Group, Tunisie, 2013, p26-29.

استخدمت الدراسة بيانات البنك الدولي لتوضيح حالة الشمول المالي لدى الاسر والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتشير نتائج هذه الدراسة إلى ضرورة تحسين الوصول الى الخدمات المالية وتعزيز الاستخدام والجودة لتجاوز كل العقبات. كما توصي بتطوير البنية التحتية للبيانات وتعزيز التعليم المالي.

اختلفت الدراسات السابقة حول الشمول المالي لكنها اكدت على دوره الحيوي في تحسينه امكانية وصول الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع.

المطلب الثالث: مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

في هذا المطلب سيتم توضيح موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة من خلال:

- تبرز هذه الدراسة الخلفية النظرية للعلاقة بين دور الابتكار المالي في تعزيز الشمول المالي؛
- استخدام بيانات حديثة وأخرى محدثة لتحليل العلاقة بين الابتكار المالي والشمول المالي؛
- التركيز على تحديد آليات تعزيز الشمول المالي من خلال الابتكار المالي؛
- تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث أنها شملت الابتكار المالي ككل عكس الدراسات السابقة التي قامت بدراسة جزء من الابتكار وهي التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول؛
- تعالج الدراسة الحالية العلاقة بين الابتكار المالي والشمول المالي في بعض الدول العربية كالسعودية والإمارات، وكذلك الجزائر؛
- اقتراح سياسات واجراءات جديدة لتعزيز الشمول المالي من خلال الابتكار المالي في بعض الدول العربية وخاصة بالجزائر.

ومن خلال ما سبق، تظهر علاقة الابتكار المالي بالشمول المالي في ما يلي:

تعتبر العلاقة بين الابتكار المالي والشمول المالي محورية لتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يسهم في توسيع نطاق الخدمات المالية لتشمل فئات المجتمع المختلفة، بما في ذلك الفئات المهمشة مثل ذوي الدخل المنخفض. وتبرز أهمية الابتكار المالي في تعزيز الشمول المالي من عدة جوانب، هي كالآتي: [1]

[1] Ozli, p, k. **Impact of digital finance on financial inclusion and stability**. borsa Istanul Revie, 18(04),p 329-340.

- **توسيع الوصول:** وذلك عن طريق ابتكار تطبيقات مصرفية تتيح للأشخاص الوصول إلى الخدمات المالية من أي مكان، مما يسهم في شمل الفئات المهمشة التي قد تكون بعيدة عن الفروع المصرفية التقليدية.

- **تخفيض التكاليف:** استخدام التكنولوجيا يقلل من تكاليف المعاملات، مثل الرسوم المنخفضة للمعاملات والتحويلات. هذا ما يجعل الخدمات المالية أكثر قدرة على تحمل التكاليف؛

- **تقديم منتجات مالية متنوعة:** يتيح الابتكار منتجات جديدة تلبي احتياجات الفئات المختلفة، مثل التأمين الميكروي مما يساهم في تلبية احتياجات الأفراد والشركات الصغيرة؛

- **تعزيز الشفافية والثقة:** تساهم الابتكارات المالية مثل تقنية البلوكتشين في زيادة الشفافية في المعاملات المالية، مما يعزز من ثقة المستخدمين في النظام المالي ويشجعهم على استخدام الخدمات المالية؛

- **توفير التعليم المالي:** تقدم بعض المنصات أدوات تعليمية تساعد المستخدمين على فهم كيفية إدارة أموالهم واستخدام الخدمات المالية بشكل فعال؛

أبرزت الدراسات السابقة أهمية الابتكارات المالية والشمول المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يساهم الابتكار في تعزيز الشمول المالي من خلال توسيع الوصول الى الخدمات المالية، تخفيض التكاليف وتوفير التعليم المالي. كما اوصت الدراسات بضرورة تعزيز الابتكار المالي والشمول المالي في بعض الدول العربية، من خلال اقتراح سياسات واجراءات جديدة.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم تقديمه في هذا الفصل يمكن استنتاج الدور الحيوي الذي يلعبه الابتكار المالي في تعزيز الشمول المالي. حيث تم في الفصل الأول إثبات أن الابتكار المالي لا يقتصر فقط على تحسين الكفاءة الاقتصادية، بل يمتد ليشمل توفير فرص متكافئة لجميع فئات المجتمع للوصول إلى الخدمات المالية.

إن تعزيز الشمول المالي عبر الابتكار يتطلب تعاونا بين مختلف الأطراف المعنية، مما يساهم في بناء نظام مالي أكثر شمولية ومرونة. في ضوء هذه الإيضاحات يمثل الفصل أساسا لفهم الابتكار والشمول المالي والتحديات والمتطلبات اللازمة لتطوير بيئة مالية أكثر شمولية وابتكارًا.

ولمعرفة المزيد عن دور الابتكار المالي في تعزيز الشمول المالي سيتم التطرق لدراسة حالة بعض الدول العربية في الفصل الموالي.

الفصل الثاني: دراسة تجربة الابتكار المالي ودوره في تعزيز الشمول المالي في بعض الدول العربية

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل السابق للأدبيات النظرية وبعض الدراسات السابقة التي تتناول موضوع البحث بشكل مباشر، سيتم في هذا الفصل القيام بدراسة تحليلية وصفية لدور الابتكار المالي في تعزيز الشمول المالي في بعض الدول العربية، وذلك من خلال دراسة أهم الابتكارات المالية الناجحة في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، والتحديات التي تواجهها. ومن أجل هذه الدراسة تم تقسيم الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع الابتكار المالي والشمول المالي في بعض الدول العربية.

المبحث الثاني: دراسة تأثير الابتكار المالي في تحقيق الشمول المالي في بعض الدول العربية

المبحث الثالث: الدروس المستفادة للجزائر

المبحث الأول: واقع الابتكار المالي والشمول المالي في بعض الدول العربية.

يشكل الابتكار المالي أحد المحاور الجوهرية في تطور النظم المالية العالمية، خاصة مع التقدم التكنولوجي. وقد برز هذا المفهوم كرافعة لتعزيز الشمول المالي.

في السياق العربي أصبح الابتكار المالي ضرورة ملحة لمواكبة التحولات الرقمية، لاسيما في ظل ضعف مؤشرات الشمول المالي في العديد من الدول العربية. وعليه يتناول هذا المبحث واقع الابتكار والشمول الماليين من خلال استعراض تطور الابتكار المالي وتحليل مستوى الشمول المالي في الدول العربية.

المطلب الأول: تطور الابتكار المالي في بعض الدول العربية.

شهد النظام المالي في الدول العربية خلال العقود الاخيرة تحولا تدريجيا بفعل التغيرات المتسارعة في البيئة الاقتصادية والتكنولوجية، مما ادى الى بروز مفهوم "الابتكار المالي" كأداة استراتيجية لتحديث الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي وتحفيز النمو الاقتصادي. في السياق العربي تأثر مسار نشأة الابتكار المالي بعدة عوامل عبر عدة مراحل.

هذا المطلب سيبين أهم المراحل التي مر عليها الابتكار المالي في بعض الدول العربية:

1- المرحلة التقليدية (ما قبل 2010):

خلال هذه المرحلة، كانت الاقتصادات العربية تتسم بمحدودية الابتكار المالي وضعف انتشار الخدمات الرقمية، مع هيمنة واضحة للمعاملات النقدية وافتقار معظم الأنظمة المالية للبنية الرقمية التحتية المناسبة. وقد اقتصر التحديث المالي في هذه الفترة على إدخال خدمات بنكية أساسية كالبطاقات المصرفية والصرفات الآلية والخدمات الهاتفية، دون أن يرقى إلى مستوى الابتكار المؤسسي أو التكنولوجي.[1]

كما ساهم انخفاض معدلات الشمول المالي، خاصة في المناطق الريفية في تأخر اعتماد الحلول المبتكرة في العديد من الدول العربية ذات الدخل المنخفض والمتوسط، مثل الجزائر واليمن والسودان.

[1] بلحرش عائشة، كيفاني شهيدة، الابتكارات المالية الحديثة في مجال الصناعة المصرفية-واقع وتحديات-، مرجع سابق، ص334.

2- مرحلة التحول الرقمي (2010 الى 2015):

مع تصاعد موجة التحول الرقمي عالميا، بدأت بعض الدول العربية تتبنى سياسات تدعم تحديث النظام المالي، خاصة دول الخليج. ساهمت زيادة استخدام الإنترنت والهواتف الذكية في دفع المستهلكين الى البحث عن بدائل أكثر سهولة وكفاءة من الخدمات البنكية التقليدية، مما أدى الى ظهور مبادرات فردية في مجال التكنولوجيا المالية مثل تطبيقات الدفع الإلكتروني والمحافظ الرقمية. ومع ذلك بقي الابتكار المالي محدود نظرا لعدم تأطيره قانونيا في معظم الدول العربية.

3- مرحلة التنظيم والتمكين (2015الى 2020):

تمثل هذه المرحلة النقلة النوعية في مسار الابتكار المالي العربي، حيث بدا ظهور نماذج اعمال جديدة وتوسع نطاق التكنولوجيا المالية (FinTtech) في قطاعات مختلفة تشمل الدفع عبر الهاتف المحمول، التمويل الجماعي، التامين الرقمي.

4- مرحلة التسارع بعد جائحة كوفيد19-(2020 حتى الآن):

أدت الجائحة الى تسريع تبني الابتكار المالي، حيث زاد الاعتماد على الخدمات الرقمية بسبب الإغلاق والتباعد الاجتماعي. استجابت الحكومات والبنوك المركزية بتطوير تشريعات مرنة وتوسيع بيئات اختبار الابتكارات. وتشير بيانات صندوق النقد العربي (2022)، يوجد أكثر من 500 شركة تكنولوجيا مالية ناشئة في المنطقة العربية.[1]

يمكن القول إن الابتكار المالي في الدول العربية تطور عبر مسار تدريجي تأثر بخصائص كل دولة على حدة. وعلى الرغم من وجود فجوة في مستويات التقدم بين دول المنطقة العربية، إلا أن هناك وعيا متزايدا بأهمية التكنولوجيا المالية.

[1] بلحرش عائشة، كيفاني شهيدة، مرجع سابق، ص 335.

المطلب الثاني: مستوى الشمول المالي في بعض الدول العربية.

استنادا إلى تحليل البيانات المتاحة من المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية، الذي تصدره مجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) وصندوق النقد الدولي العربي، يتبين ان نحو 70% من البالغين في العالم العربي، أي ما يعادل 168 مليون شخص يفتقرون إلى إمكانية فتح حساب مالي أساسي. وترتفع هذه النسبة إلى قرابة 80% في البلدان النامية داخل المنطقة. اصبحت هذه الارقام واقعا مقلقا، لذلك سيتم في هذا المطلب تناول بعض المؤشرات التي تدل على مستوى الشمول المالي في الدول العربية.

1- ملكية حساب مصرفي:

يعتبر الحساب المصرفي في الدول العربية من الأدوات الأساسية في إدارة الشؤون المالية للأشخاص والشركات، حيث تتنوع الحسابات بين حسابات جارية وحسابات توفير، وحسابات استثمار. وقد شهدت تطورا ملحوظا في السنوات الاخيرة بعد تسهيل فتح الحسابات الالكترونية.

الشكل رقم (02): نسبة المواطنين الذين يمتلكون حسابا لدى مؤسسة مالية رسمية في الدول العربية والذين يزيد سنهم عن 15 سنة لسنة 2017.

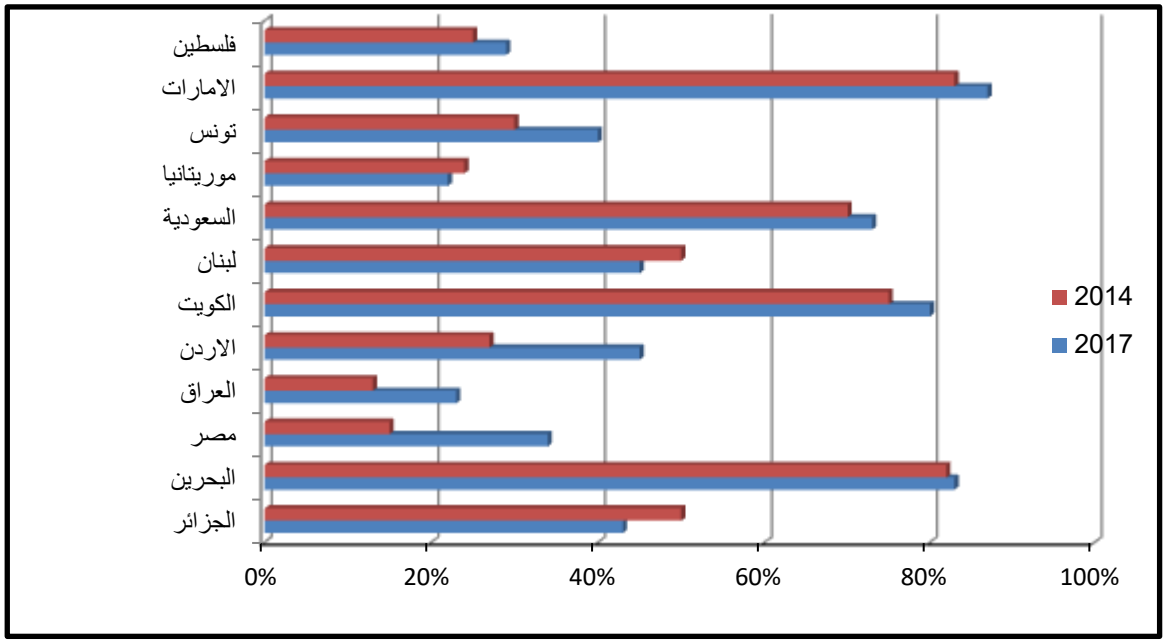

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على نادية لوزي، واقع الشمول المالي في الدول العربية واليات تعزيزه "دراسة مقارنة لمستوى الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية"، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد 02، العدد02، جامعة الجزائر3،2018، ص20.

يتبين من خلال الشكل أن دول الخليج تتفوق على باقي البلدان العربية في هذا المؤشر، حيث كانت المرتبة الأولى من نصيب الإمارات بنسبة 87% في 2017 مقابل 83% في 2014، تليها البحرين بـــــ 83% في 2017 مقابل 82% في 2014، والكويت بـــــ 80% في 2017 مقابل 75% في 2014 من حيث ملكية البالغين أكثر من 15 سنة لحساب مصرفي رسمي. فيما لم تتجاوز باقي الدول العربية 60% ما بين 2014 و2017، حيث شهد اغلبيتهم تراجع في امتلاك حساب مصرفي وقد شهدت الجزائر تراجع في هذه النسبة من 50% في 2014 الى 43% 2017.

الشكل رقم (03): الفجوة بين الجنسين في الدول العربية لسنة 2017

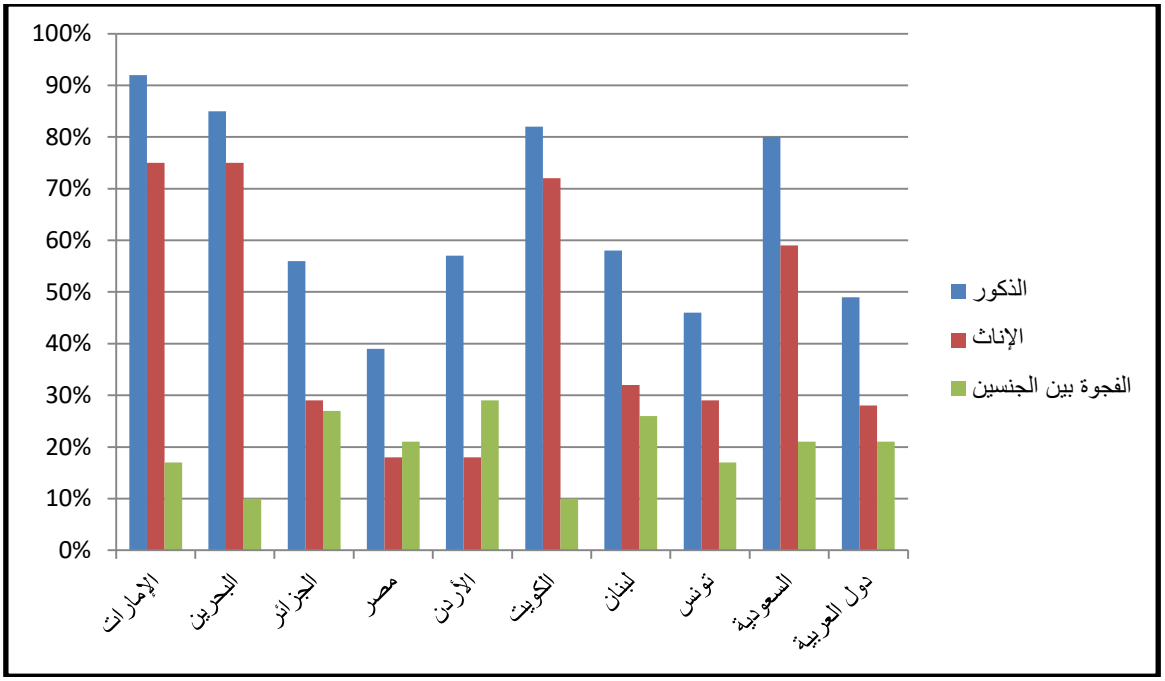

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد نادية لوزي، في الدول العربية واليات تعزيزه "دراسة مقارنة لمستوى الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية"، مرجع واقع الشمول المالي سابق، ص20.

يوضح الشكل أن نسبة الذكور الذين يملكون حساب مصرفي رسمي في الدول العربية تتجاوز نسبة الإناث بفارق 21% في عام 2017، حيث سجلت الأردن أعلى فجوة بين الجنسين بنسبة 29%، تليها الجزائر بنسبة 27%، تم لبنان بنسبة 26% فيما وكانت اقل فجوة عند الكويت والبحرين بأدنى فجوة عند 10%، فرص المرأة العربية في امتلاك حساب مصرفي تقل عن الرجل بـــــــ 21 نقطة مئوية، وهي فجوة أكبر من تلك المسجلة في الدول النامية (9 نقاط مئوية). كما تقل فرص الفقراء في امتلاك حساب مصرفي بـــــــ 13 مقطة مئوية مقارنة بالأغنياء.

2- الادخار:

أصبحت الدول العربية تعتبر الادخار من الضروريات خاصة مع التحديات الاقتصادية وغلاء المعيشة، ومع نقص الوعي المالي. اتخذت الدول العربية إجراءات لتشجيع الادخار عبر برامج وحسابات مالية مناسبة.

الشكل رقم (04): سلوك المدخرين في الدول العربية.

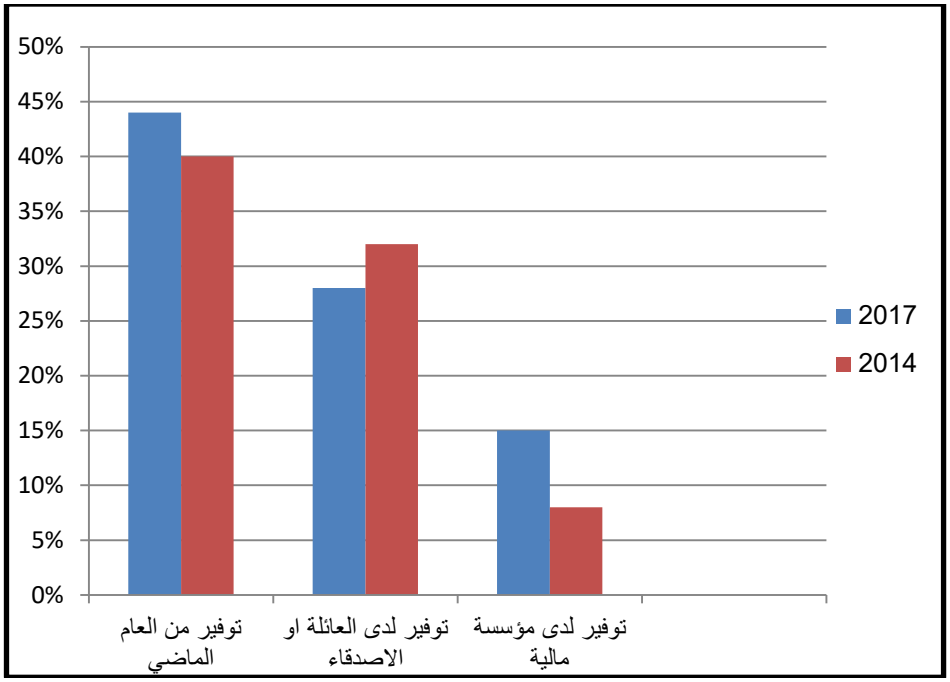

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على نورة زبيري، تحليل مؤشرات الشمول المالي– دراسة مجموعة من الدول العربية–، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد06، العدد 02، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، الجزائر، 2020، ص17.

يتبين من الشكل أن مستوى الادخار لدى المؤسسات المالية الرسمية ضعيفة جدا، حيث بلغت النسبة 8% سنة 2014 مقابل تراجع الى نسبة 15% سنة 2017، حيث تفوقت عليها نسبة الادخار عند العائلة والأصدقاء بنسبة 32% سنة 2014 مقابل 28% سنة 2017. كان النسبة الأكبر لتوفير المبالغ في السنوات الماضية حيث بلغت 40% سنة 2014 مقابل 44% سنة 2017.

الشكل رقم 05: نسبة المدخرين في الدول العربية من 2011 الى 2017.

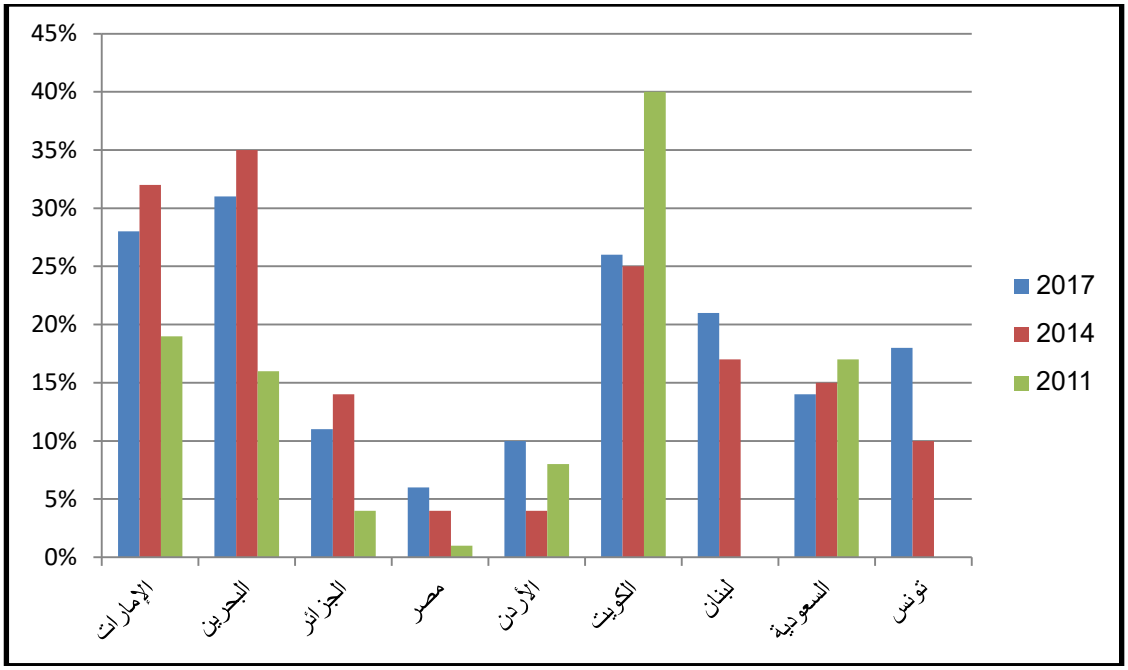

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على صندوق النقد العربي، 2019 ص17.

يتبين من الشكل أن هنالك تفاوت في نسب البالغين المدخرين في المؤسسات المالية الرسمية في الدول العربية في مختلف السنوات، حيث كان التفوق للبحرين ولإمارات في جميع السنوات بنسب حصرت بين 16% و31% والكويت بنسبة 40% سنة 2011، تليهم باقي الدول بنسب حصرت بين 1% و26%.

3- الاقتراض:

أصبح الإقراض في الدول العربية من الأساسيات فهو يمكن الأفراد والشركات من الحصول على مبالغ مالية لتكوين احتياجاتهم.

الشكل (06): سلوك الاقتراض لدى المنطقة العربية للمواطنين البالغين من 15 سنة فما فوق.

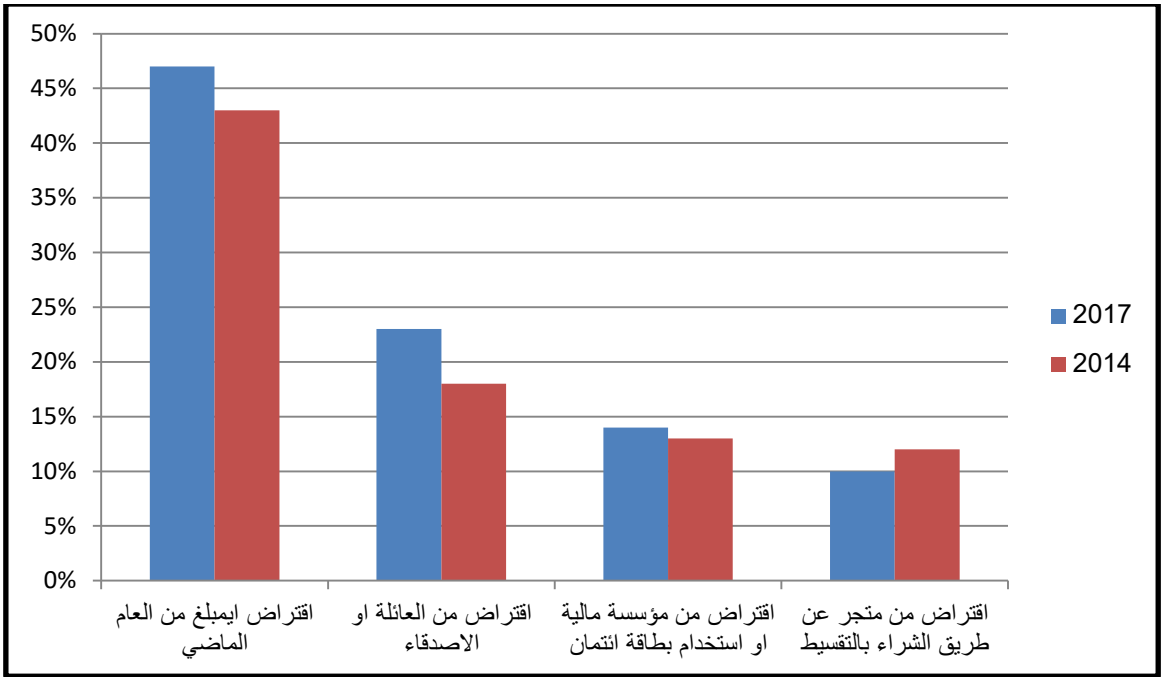

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد نورة زبيري، تحليل مؤشرات الشمول المالي– دراسة مجموعة من الدول العربية–، مرجع سابق، ص 24.

الشكل (07): نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية لمن يزيد سنهم عن 15 سنة في الدول العربية مقارنة بدول العالم

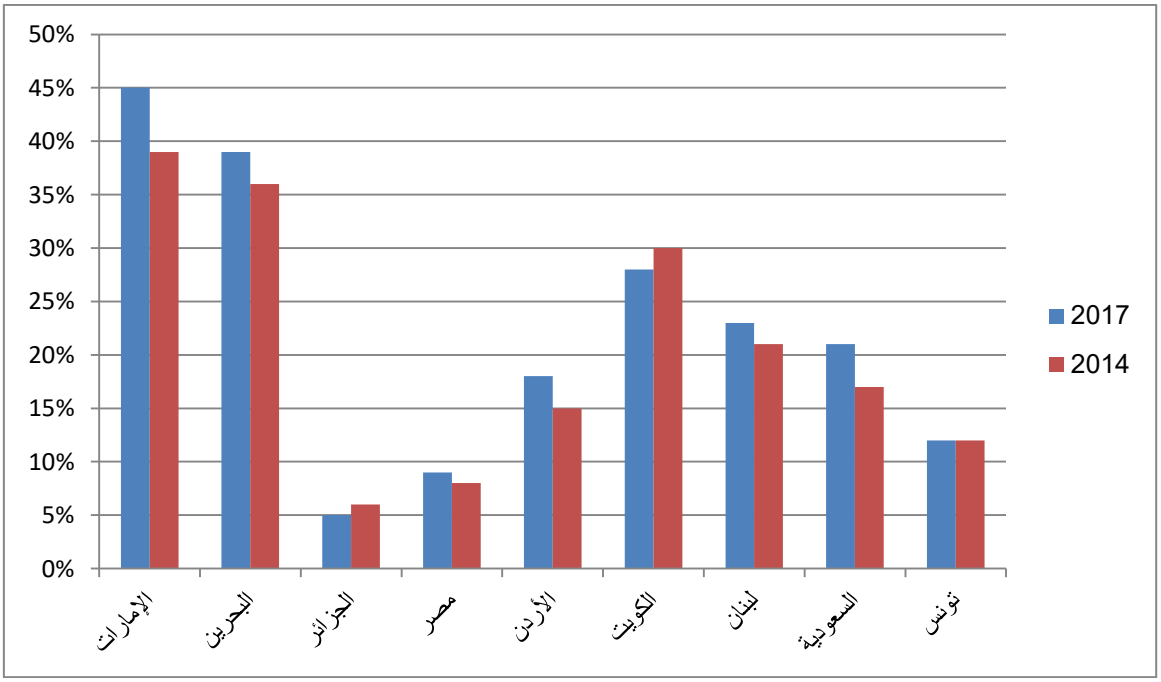

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على نورة زبيري، تحليل مؤشرات الشمول المالي– دراسة مجموعة من الدول العربية–، مرجع سابق، ص 23.

من خلال الشكلين يتبين أن بيانات الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية واستخدام البطاقات الائتمانية للأفراد الذين تزيد اعمارهم عن 15 سنة في الدول العربية، تفاوتا واضحا خلال الفترة ما بين عامي 2014 و2017. فقد سجل ارتفاع طفيف في نيل الاقتراض من 13% الى14 %، بينما تفوقت بعض الدول العربية على المتوسط العالمي البالغ 23%، على سبيل المثال، بلغت نسبة الاقتراض في الامارات العربية المتحدة 22%، في حين سجلت الجزائر أدني نسبة في هذا المجال. اما فيما يتعلق باستخدام البطاقات الائتمانية، بلغت نسبة حاملي البطاقات الرسمية في البحرين 46% سنة 2017، مقارنة بنسبة متدنية بلغت 5% فقط في الجزائر.

يمكن القول ان المؤشرات تكشف عن ضعف الشمول المالي في معظم الدول العربية، مع تفاوت بين الدول وتفوق نسبي لدول الخليج. وتظل الفجوة بين الجنسين والفئات الاجتماعية قائمة، ما يعكس الحاجة الى اصلاحات تعزز الوصول الشامل الى الخدمات المالية الرسمية.

يتضح من خلال تحليل واقع الابتكار المالي ومستوى الشمول المالي في الدول العربية ان المنطقة تشهد جهودا متنامية لتعزيز الانظمة المالية عبر تبني التكنولوجيا المالية وتطوير الاطر التنظيمية خاصة في الدول ذات الاقتصاديات الاكثر تقدما كالسعودية والامارات. كما ان نسب الشمول المالي في الدول العربية متفاوتة ومنخفضة نسبيا في بعض الدول.

المبحث الثاني: دراسة تأثير الابتكار المالي في تحقيق الشمول المالي في بعض الدول العربية.

عالميا أصبح الابتكار المالي أكثر مساهم في تحسين الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي، خاصة في الدول النامية.

أما في الدول العربية، فقد بدأت العديد من الدول اتخاذ خطوات ملموسة لتوظيف هذه الابتكارات لتوسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية رغم وجود تحديات. وعليه يهدف هذا المبحث لدراسة اسهامات الابتكار المالي في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مع إبراز أهم التحديات التي تواجهها.

المطلب الاول: اسهامات ابتكارات القطاع المالي في زيادة المشاركة المالية في بعض الدول العربية

1- عدد مستخدمي بطاقات الائتمان:

يعتمد استخدام بطاقات الائتمان على مدى تطور البنية التحتية التقنية المتوفرة في الدولة، حيث يعتبر عدد مستخدمي بطاقات الائتمان من المؤشرات المهمة للشمول المالي في هذا الصدد، بلغت نسبة البالغين الذين يستخدمون بطاقات الائتمان في الوطن العربي حوالي 4.6 في المائة عام 2017 ، وتعتبر هذه النسبة صغيرة بالقياس بالنسبة الماثلة على مستوى العالم البالغة 18.4 في المائة، والدول متوسطة الدخل البالغة11.1 في المائة، ومرتفعة قليلا بالقياس بالدول منخفضة الدخل التي تبلغ النسبة بها 2.1 في المائة (صندوق النقد العربي،2019) والشكل الموالي يبين نسبة البالغين الذين يملكون بطاقات ائتمانية (credit card) الى اجمالي السكان البالغين (لسنة 2017).[1]

[1] صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد، الفصل الحادي عشر، الشمول المالي في الدول العربية الواقع والآفاق، 2019، ص198.

الشكل رقم (08): نسبة البالغين الذين يملكون بطاقات ائتمانية (credit card) الى اجمالي (السكان البالغين 2017).

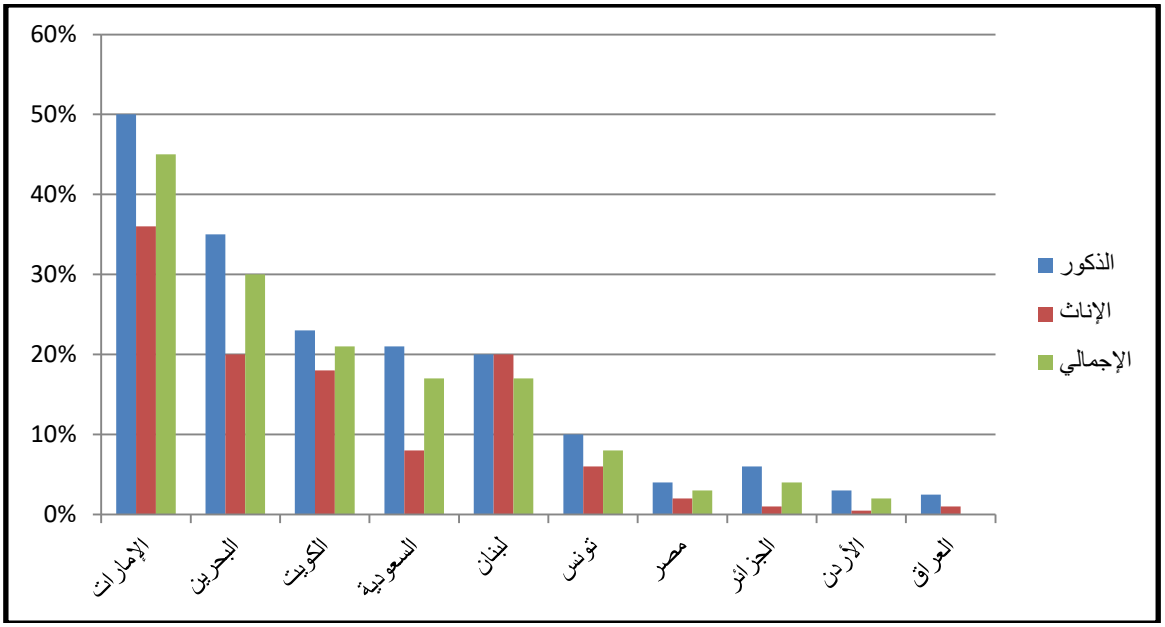

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد2019، الفصل الحادي عشر، الشمول المالي في الدول العربية الواقع والآفاق، ص198 .

من خلال الأعمدة البيانية يتبين انه ثم تفاوت في نسب استخدام البطاقات الائتمانية، حيث سجلت الإمارات أعلى نسبة للبالغين المستخدمين البطاقات الائتمانية بنسبة45.4%، تليها البحرين بنسبة29.8%، ثم الكويت بنسبة 22.3%، والسعودية بنسبة 16.3%، تليها كل من لبنان، و14.9% وليبيا10.3% تونس بـــــــــ 7.1% أما باقي الدول العربية الاخرى ومن ضمنها الجزائر فقد سجلت نسبة تقل عن 3.3% وهي نسبة ضعيفة جدا.

2- نسبة النفاذ الى الخدمات المالية عبر الانترنت والهاتف النقال:

بلغت نسبة البالغين اللذين يستخدمون الهاتف النقال والانترنت للنفاذ الى الخدمات المالية والمصرفية في الدول العربية المتوفر عنها بيانات حوالي 5.7% وهي نسبة منخفضة (مقارنة بالدول المتقدمة والتي تبلغ 51.8%) والدول المتوسطة الدخل 19.2% والدول منخفضة الدخل 17.1%، في حينٍ بلغت

النسبة على المستوى العالم 24.9% والشكل الموالي يبين السكان البالغين في الدول العربية المستخدمين للإنترنت والهاتف المحمول للنفاذ المالي الى اجمالي السكان البالغين خلال سنة 2017.[1]

الشكل رقم (09): نسبة السكان البالغين في الدول العربية المستخدمين للأنترنت والهاتف المحمول للنفاذ المالي الى اجمالي السكان البالغين (2017).

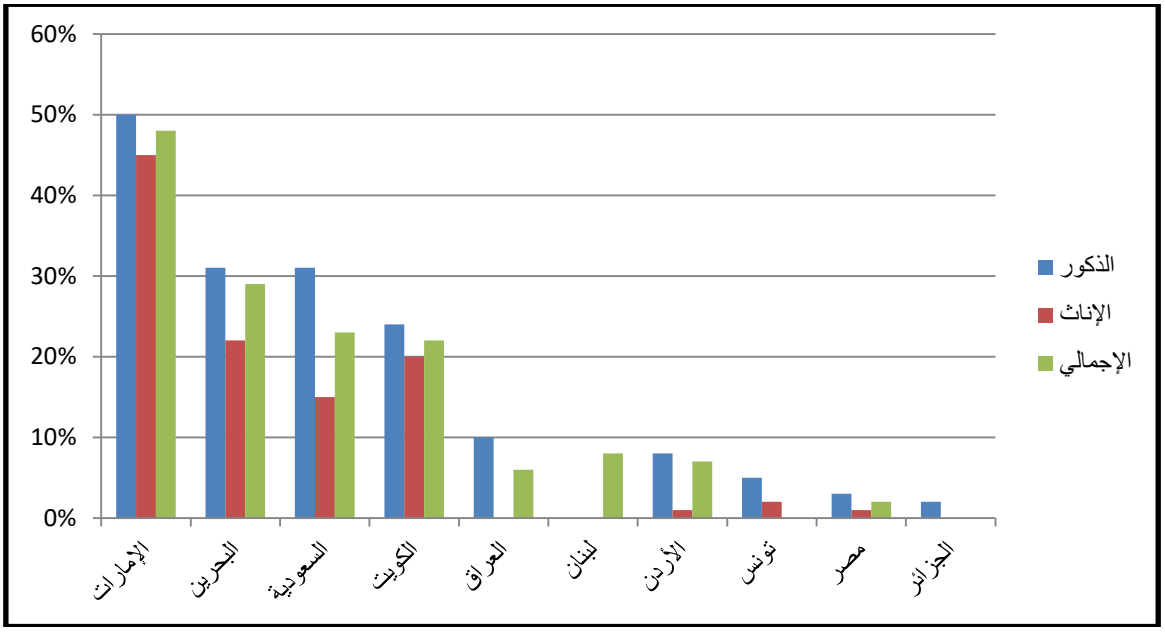

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد2019، مرجع سابق، ص198.

من خلال الأعمدة البيانية يتبين أنه يوجد أربعة دول عربية حققت معدلات مرتفعة لاستخدام الإنترنت والهاتف النقال في التعاملات المالية والمصرفية وهي الإمارات بـــــ 46.6% البحرين بـــــ 20% والسعودية بـــــ25.7% والكويت بـــــ 23.8% في حين حققت الدول العربية الأخرى مستويات منخفضة ومن ضمنها الجزائر التي احتلت المركز ما قبل الأخير بفارق ضئيل عن المغرب التي حققت نسبة 1.5%.

3- تطور مكينات الصراف الآلي:

تعتبر أجهزة الصراف الآلي حجر الزاوية بالنسبة للخدمات المالية الالكترونية الذاتية، حيث توفر هذه الاجهزة إمكانية الإيداع والسحب والتحويلات، بالإضافة الى العديد من الخدمات التي تطورت بشكل

[1] صندوق النقد العربي، المرجع السابق، ص198.

مستمر لهذه الآلات لتواكب احتياجات العملاء وبالتالي المساهمة في تعزيز الشمول المالي، حيث بلغت تطور نسبة الصراف الالي لكل 100 ألف بالغ كنسبة عالمية لسنة 2018 (40.38)، وبلغت سنة 2019 (42.78 صراف لكل 100 ألف بالغ)، ويمكن أيضا التعرف ترتيب انتشار أجهزة الصراف الالي في الدول العربية المتوفر عنها بيانات كنسبة لكل دولة عربية على حدى لسنة 2018 من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (10): تطور عدد مكينات الصراف الالي في الدول العربية لكل 100 ألف بالغ لسنة 2018.

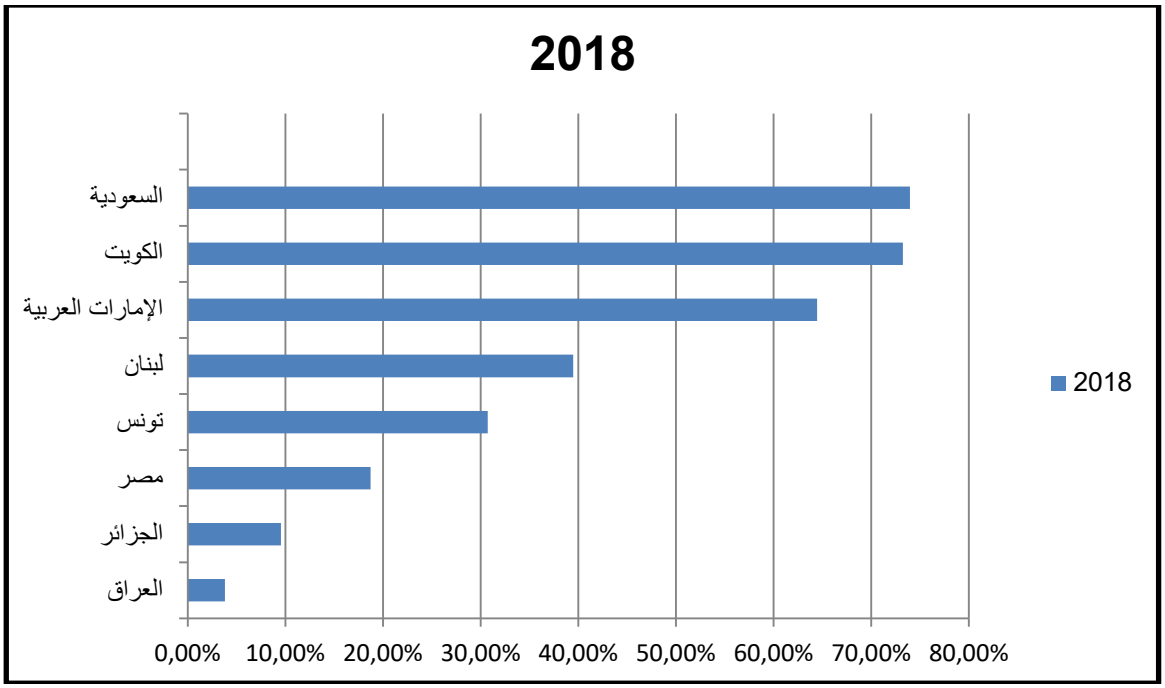

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

من خلال الشكل البياني يتبين انه و يوجد تفاوت في عدد مكينات الصراف الالي في الدول العربية خلال سنة 2018، حيث احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الاولى بامتلاكها 73.97% صراف الى لكل 100 ألف بالغ تليها كل من الكويت والإمارات العربية المتحدة بامتلاكها آلة 73.26% و46.48% صراف الى لكل 100 ألف بالغ على التوالي، ثم تأتي كل من لبنان وتونس والمغرب ومصر بامتلاكها على التوالي ل 39.47 (و30.72 و27.79 و18.72) صراف الي لكل 100 ألف بالغ، بينما الجزائر فكانت ضمن المراكز الاخيرة بـــــ 09.54 صراف الى لكل 100 الف بالغ، وهو عدد قليل جدا مما يعني انو هنالك إقصاء مالي كبير من خلال مؤشر الصراف الالي.

4- منصات التمويل الجماعي:

تعبر منصات التمويل الجماعي من أبرز الابتكارات المالية الداعمة للشمول المالي، وقد زاد عددها في السنوات الاخيرة خاصة في الدول العربية. حسب ما قدمه صندوق النقد العربي فقد لخصت اهم منصات التمويل الجماعي في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): منصات التمويل الجماعي في البلدان العربية

الدول	منصات التمويل الجماعي
الاردن	- افكار مينا Afkarmina - ليوا Liwwa
الامارات	- دبي نكست (Dubai Next) - بيهايف (Beehive) - يوريكا (Eureeka)
تونس	- كوفنفي (Cofunfy) - افريكوبتي (Afrikwity).
الجزائر	- شريكي (Chriky) - تويزا (Twiza)
مصر	- شيكرا (Shekra) - يمكن (Yomken) - مدد (Madad)
السعودية	- سكوبر(Scopeer) - منافع (Manafa) - ثروة (Tharwa) - رقمية (Raqmiyah) - منصة وثاق المالية (Wethaq Digital).
المغرب	- كوتيزي (Kotizi) - سمالا (Smala and so).

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات صندوق النقد العربي، 2021.

يبين الجدول أعلاه أن السعودية تحتل الصدارة من حيث عدد منصات التمويل الجماعي، تليها دولة مصر والامارات. من بين هذه المنصات، تعتبر منصة "ديب نكست" الإماراتية ومنصة "منافع" السعودية من أبرز المنصات الرائدة والداعمة للمؤسسات الناشئة والمبتكرة على المستوى العربي. في المقابل لاتزال منصات التمويل الجماعي في الجزائر في مرحلة النشوء، فحتى المنصتين المذكورتين في الجدول السابق لم تتضح معالم نشاطهم للآن.

تمثل السعودية والامارات أفضل تجارب لمنصات التمويل الجماعي التي عززت الشمول المالي في الدول العربية، ويبرز ذلك في:

4-1 - الإمارات: تولي دولة الإمارات اهتماما كبيرا بمنصات التمويل الجماعي وذلك لأنها تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تمثل أكثر من 94% من اجمالي الشركات العاملة، وتساهم بنحو

68% من العمالة في القطاع الخاص. وتسعى الإمارات إلى زيادة عدد هذه المنصات لأنها ساهمت في دعم عدد كبير من الشباب المبتكر مثل منصة دبي نكست دبي ومنصة بيهاف التي تتيح دعم الشباب المبتكر.[1]

4-2 – السعودية: تولي رؤية السعودية 2030 اهتماما بالغا بتنمية ودعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تسهيل وصولها لمصادر التمويل، وتسعى الرؤية الى رفع الائتمان المصرفي الموجه لهذا القطاع من 5% الى20% بحلول عام 2030.

المطلب الثاني: تحديات الابتكار المالي في بعض الدول العربية.

يعتبر الابتكار المالي من أهم الركائز التي ساعدت على تطوير النظم المالية وتعزيز الشمول المالي، ورغم ما قدمه من فرص كبيرة إلا أنه مازال يواجه تحديات كثيرة خاصة في الدول العربية، فالتحديات تتنوع بين البنية التحتية والتوافق مع اللوائح المالية والثقافة المالية. لهذا جاء هذا المطلب لاستعراض اهم التحديات التي تواجهها الدول العربية في تطبيق الابتكار المالي.

1- صعوبة التوافق مع اللوائح المالية واستخدام البيانات المالية الكبيرة:

تشكل البيئة التنظيمية المتغيرة باستمرار تحديا مستمرا للمؤسسات المالية، فهي تعيق تبني التقنيات الحديثة وتبطئ من سرعة تطوير الخدمات المالية المبتكرة. كما تشكل البيانات المالية الضخمة تهديدا أمام مقدمي الخدمات المالية، فهي تتطلب تقنيات حديثة ومتطورة كما تحتاج لخبراء في تحليل البيانات.

2- الاحتفاظ بالعملاء في صناعة الخدمات المالية:

المنافسة على عملاء الخدمات المالية لم تكن أبدا أكثر شراسة وما يهم معظم العملاء في عام 2019 هو زيادة الطابع الشخصي، وزيادة الخدمات الآلية، وتيسير الحصول على الخدمات، والمؤسسات التي يمكنها أن توفر الثلاثة كلها سوف تحصل على حصتها من السوق.

[1] فراحي بلال واخرون، واقع التمويل الجماعي في العالم العربي وافاقه، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد08، االعدد2، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2022، ص355.

3- الهجمات الالكترونية وقلة الوعي المالي:

إن زيادة عدد الابتكارات المالية في البلدان العربية خاصة الرقمية منها تعني الزيادة في التعرض للهجمات الإلكترونية، والتي قد تؤدي إلى خسائر مالية كبيرة. كما يعد قلة الوعي المالي من أبرز التحديات التي تعيق نجاح الابتكار المالي، حيث يؤدي إلى مواجهة الأفراد صعوبة في التعامل مع الابتكارات المالية الحديثة، مثل وسائل الدفع الإلكترونية ومنصات التمويل الجماعي. وهذا ما يحد من استخدام وانتشار الابتكارات المالية.[1]

تواجه الدول العربية تحديات أخرى تمنعها من تبني الابتكارات المالية، تتمثل في التالي:

- ضعف وانعدام الشبكات في بعض المناطق؛
- افتقار مستخدمي الخدمات المالية لمنتجات مالية تقدمها أحدث التقنيات؛
- افتقار البنوك إلى معاملات مالية مبتكرة؛
- افتقار الكثير من الدول العربية لقواعد تنظيمية للتقنيات المالية الحديثة؛
- ضعف بيئة الأعمال.

يتبين أن الابتكار المالي في الدول العربية تحديات متعددة أبرزها تغير اللوائح التنظيمية، صعوبة استغلال البيانات الضخمة، وضعف الوعي المالي، وغيرها. كما تؤثر عوامل مثل ضعف البنية التحتية وغياب الاطر التشريعية الحديثة في تبني هذه الابتكارات. وقد ادى ذلك الى تفاوت واضح بين الدول العربية.

يتضح من خلال ما سبق ان الابتكار المالي أسهم بدرجات متفاوتة في تعزيز الشمول المالي داخل الدول العربية، حيث شهدت دول مثل الامارات والسعودية تقدما ملحوظا في استخدام هذه الابتكارات، مقارنة بدول اخرى كحال الجزائر والمغرب. غير ان هذا التفاوت يكشف عن وجود فجوة رقمية بي الدول العربية، تعود اسبابها لضعف البنية التحتية وانخفاض الوعي المالي وغياب الاطر التنظيمية.

[1] بلحرش عائشة، كيفاني شهيدة، الابتكارات المالية الحديثة في مجال الصناعة المصرفية -واقع وتحديات-، مرجع سابق، 2022، ص 347.

المبحث الثالث: الدروس المستفادة للجزائر.

في ظل التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العالم، برز الابتكار المالي كأداة فعالة لتعزيز الشمول المالي وتحقيق التنمية المستدامة. وقد اولت العديد من الدول العربية اهتماما كبيرا بهذا المجال، حيث تبنت سياسات واجراءات ترتكز على التقنيات المالية الحديثة. وفي هذا السياق تبرز الحاجة الملحة امام الجزائر للاستفادة من هذه التجارب الناجحة. وعليه يستعرض هذا المبحث أبرز ما يمكن ان تستفيد منه الجزائر من هذه التجارب، بالإضافة الى اقتراح جملة من السياسات والاجراءات التي تعزز من الشمول المالي في البلاد.

المطلب الأول: الاستفادة من التجارب العربية الناجحة في مجال الابتكار المالي وتعزيزه للشمول المالي.

تبرز التجارب العربية الناجحة للدول في الابتكار المالي أهمية تبني الحلول الرقمية والتقنيات المالية الحديثة لتعزيز الشمول المالي من خلال نشر الوعي المالي وطبيعة الاقتصاد. وبما ان الجزائر تشبه هذه الدول من حيث من حيث الثقافة المالية وطبيعة الاقتصاد ووعي الاستثمار فيمكنها الاستفادة من هذه التجارب لصياغة استراتيجيات تناسب التحولات العالمية واحتياجات المجتمعات العربية. في هذا المطلب سيتم دراسة اهم التجارب العربية.

1- تجربة المملكة العربية السعودية:

1-1- السياسات والتنظيمات المعتمدة: اعمدت المملكة العربية السعودية إلى استخدام أربعة محاور لتعزيز الشمول المالي عن طريق الابتكار، حيث قامت بتطوير نظام الشبكة السعودية للمدفوعات وتقديم بطاقات مسبقة للدفع، كما اعتمدت خطة جديدة لنظام السداد، وتطوير نظام التحويلات المالية للمدفوعات منخفضة القيمة. كل هذا لجذب الفئات المهمشة ماليا واستفادتها من الخدمات المالية.

1-2 النتائج المحققة: بفضل السياسات والتنظيمات التي اعتمدتها المملكة العربية السعودية تمكنت من رفع الشمول المالي بشكل كبير، حيث بلغت نسبة الاشخاص البالغين والذين يمتلكون حساب مصرفي في

مؤسسة مالية 74%، بينما تبلغ نسبة من يمتلكون بطاقة ائتمان 25% وتعود نسبة الانخفاض هنا الى الجانب الديني، ونسبة من يحوزون على بطاقة خصم بلغ 65%.[1]

ومن خلال هذه التجربة يمكن للجزائر الاستفادة من خلال تطوير البنية التحتية الرقمية وانشاء نظام وطني للمدفوعات وتوفير بطاقات الدفع المسبق. كما يجب عليها استحداث انظمة داعمة للتكنولوجيا المالية مما يسهل الوصول الى الخدمات البنكية الرقمية في المناطق الريفية. وهذا ما يزيد من نسبة امتلاك الحسابات البنكية وتقليل الفجوة المالية.

2- تجربة الإمارات العربية المتحدة:

2-1- السياسات والتنظيمات المعتمدة: سعت دولة الإمارات لتحقيق الشمول المالي من خلال نظام حماية الاجور الذي اقره البنك المركزي، والسماح لشركات الصرافة بتقديم خدمات للفئات التي لا يمكنها التعامل مع البنوك. كما قامت بتطبيق نظام المدفوعات الرقمية والمحافظ الالكترونية يفتح الباب لشمول فئات أكثر ضمن النظام المالي نظرا لسهولته وقلة التكاليف.

2-2 النتائج المحققة: بفضل السياسات والتنظيمات التي اعتمدتها دولة الامارات فقد حققت نتائج ممتازة في الشمول المالي، حيث ارتفع مستوى الشمول المالي في الدولة للسنوات الأخيرة حوالي 90%، اذ بلغت نسبة التعامل بالدفع عبر الهاتف 90%. في حين ارتفعت بطاقات الائتمان إلى ما يقارب 9 مليون بطاقة، وبطاقات الخصم للتداول إلى أكثر من 10 مليون بطاقة.[2]

من خلال تجربة دولة الإمارات يمكن للجزائر الاستفادة طريق اتخاذ اجراءات مماثلة، حيث يمكنها اعتماد نظام لحماية الاجور يشرف عليه من قبل البنك المركزي لوصول الرواتب بشكل عادل وشفاف، بالإضافة الى السماح للمؤسسات المالية غير المصرفية بتقديم خدمات مالية للفئات التي لا تملك حسابات

[1] تقرير شركات الفنتك.2024/01/25.سوق التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية- تحليل الحجم والحصص اتجاهات وتوقعات 2025/2024-، تاريخ الاطلاع 2024/04/05، http:/ www.mordorintelligence.com/industry-reports/saudi-arabia-fintech-market.

[2] فنيش ايمان، نجار حياة، التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي الرقمي في الامارات العربية المتحدة في ظل جائحة كورونا، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد04، العدد01، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2023، ص155.

في البنك. كما يمكنها العمل على تطوير انظمة الدفع الرقمية والمحافظ المالية. كل هذا يمكن الجزائر من تقليل التكاليف وتسهيل المعاملات مما ساعد على دمج فئة أكثر من المجتمع في النظام المالي.

3- البحرين:

3-1 السياسات والتنظيمات المعتمدة: سعى البنك المركزي للبحرين سياسة لتعزيز الشمول المالي من خلال تحسين الوصول إلى التمويل خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما قام بتوفير البيئة التحتية اللازمة لتعزيز الشمول المالي من خلال تطوير وإعادة هيكلة نظم الدفع والتسويات، وأنشأ منصات تمويل جماعي لغايات الاقراض التقليدية والاسلامية، بالإضافة الى إطلاق مشروع لنشر وتعميق الثقافة المالية.

3- 2 النتائج المحققة: إن السياسات والتنظيمات التي قامت بها دولة البحرين جعلتها تحقق نتائج جيدة في تحقيق الشمول المالي عن طريق الابتكار، حيث حققت نسبة شمول مالي بلغت 82%. وارتفعت عمليات بطاقات الائتمان والخصم الى 73.7 مليون عملية أي بنسبة بلغت 14.3 % عام 2019، كما زاد عدد اجهزة نقاط البيع بنسبة 15% لتبلغ 40262 جهاز. كذلك ارتفعت المعاملات بالمحافظ الرقمية بنسبة 56.67%.[1]

من خلال تجربة البحرين يمكن للجزائر الاستفادة من خلال تبني إجراءات وسياسات مشابهة تأخذ بعين الاعتبار السياق الاقتصادي المحلي. حيث يمكنها إنشاء برامج دعم تمويلي وتحفيزات للبنوك من أجل توسيع عمليات الاقراض، كما يمكن للجزائر إطلاق منصات تمويل جماعي إسلامية أو تقليدية، لتوفير حلول للتمويل مما يساعد على توسيع الشمول المالي.

وعليه يمكن حصر المحاور الرئيسية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية في أربعة نقاط تشمل: تطوير البنية التحتية المالية، توفير الحماية المالية للمستهلك الخدمات المالية، تطوير خدمات ومنتجات مالية مناسبة، إضافة إلى تعزيز التوعية والتثقيف المالي:

[1] جواني صونيا، مريمت عديلة، "دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي-تجربة البحرين-"، مجلة ابحاث اقتصادية معاصرة، المجلد04، العدد02، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2021، ص288.

- دعم البنية التحتية المالية:

يمثل تطوير بنية مالية تحتية كفؤة وسليمة إحدى أهم الركائز الأساسية الخدمة متطلبات الشمول المالي، ويتعين في هذا الصدد تحديد أولويات تطوير البنية التحتية التي تساعد على تعزيز فرص وصول المواطنين الى الخدمات المالية، التي يمكن أن تتضمن ما يلي:

- توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي، من خلال إصدار وتعديل الأنظمة والتعليمات واللوائح؛

- تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال توسع شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام من خلال إنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لخدمة المشاريع المتناهية الصغر، إضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل وكلاء البنوك، وخدمات الهاتف المصرفي؛

- تطوير نظم الدفع والتسوية الوطنية خاصة صغيرة القيمة لتسهيل تنفيذ العمليات المالية والمصرفية وتسويتها بين المتعاملين في المواعيد المناسبة. مع الحد من المخاطر المحتملة لعمليات الدفع والتسوية بما يضمن استمرار تقديم الخدمات المالية؛

- الاستفادة من التطورات التكنولوجية بالعمل على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية، والدفع عبر الهاتف المحمول، بما يخدم تعزيز فرص الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وفاعلية أعلى من كافة فئات المجتمع؛

- العمل على تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتمائي، وإنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمائية التاريخية للأفراد والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى قاعدة بيانات تسجيل الأصول المنقولة، واتخاذ ما يلزم من إجراءات للتأكد من حصول مقدمي الخدمات والعملاء على المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية وحماية حقوق كل منهم؛[1]

- حماية مستهلكي الخدمات المالية:

حظي مفهوم حماية مستهلكي الخدمات المالية، باهتمام كبير في الآونة الأخيرة بالنظر لنمو وتطور القطاع المالي وتعقيد المنتجات والخدمات المالية المقدمة للعملاء والتطور الذي شهدته الأدوات المالية

[1] نبيل بهوري، الشمول المالي كأداة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه دراسة حالة الدول العربية-، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد10، العدد3، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2019، ص- ص 173- 175.

الإلكترونية والتوسع في تلك الخدمات ويساهم تطبيق القواعد والمبادئ والممارسات الدولية السليمة المتعلقة بحماية مستهلكي الخدمات المالية، إلى زيادة الثقة في القطاع المصرفي والمال بهدف تعزيز مبدأ الشمول المالي وبالتالي الاستقرار المالي ذلك من خلال الآتي:

- التأكيد على حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة إضافة إلى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية؛
- توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع مقدمي الخدمات المالية من خلال الإفصاح للعملاء عن البيانات بشفافية وبما يكفل اطلاعهم على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج ووضع آلية لإبقاء العملاء على علم بكافة التحديثات والتغييرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات بصورة منتظمة؛
- إمكانية توفير الخدمات الاستشارية بناء على احتياجات العملاء ومدى تعقيد المقدمة لهم؛
- حماية بيانات العملاء المالية ووضع آليات رقابة وحماية مناسبة تراعي حقوقهم؛
- توفير آليات للتعامل مع شكاوى العملاء، على أن تكون مستقلة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وفعالة وفق التوقيت المناسب؛
- توعية وتثقيف العملاء من مختلف فئات المجتمع ومقدمي الخدمات المالية بمبادئ حماية المستهلك لفهم حقوقهم ومسؤولياتهم والوفاء بالتزاماتهم.
- **تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع:**

يعتبر ذلك أحد أهم ركائز تحقيق الشمول المالي من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والمنشئات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وبالتالي تقع على عائق مقدمي الخدمات المالية، مهمة تطوير الخدمات والمنتجات المالية، أخذا في الاعتبار بما يلي:[1]

- مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات التي تستهدفهم قبل طرحها والتسويق لها، إضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الإقراض والتمويل.

[1] نادية لوزري، واقع الشمول المالي في الدول العربية واليات تعزيزه "دراسة مقارنة لمستوى الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية"، مرجع سابق، ص23.

- التشجيع على المنافسة بين مقدمي المنتجات والخدمات المالية، بما يمكن العملاء من الوصول إلى منتجات وخدمات متنوعة عالية الجودة، بسهولة وبتكاليف معقولة وبشفافية؛
- تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على الخدمات المالية؛
- دراسة ظروف واحتياجات العملاء عند التعامل معهم بما يمكن مقدمي الخدمات أو المقرضين بتقديم الخدمات المناسبة لاحتياجاتهم وقدراتهم؛
- قيام الجهات الرقابية بمراجعة التعليمات القائمة للنظر في متطلبات التمويل ومدى مناسبتها لكافة فئات المجتمع؛
- إتاحة التدريب لموظفي مقدمي الخدمات المالية المتخصصين في هذا المجال.
- **التثقيف المالي:**

يتعين على كل دولة الاهتمام بموضوع التثقيف والتوعية المالية من خلال إعداد إستراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي، حيث يتم تطوير الإستراتيجية بمشاركة عدة جهات حكومية إلى جانب القطاع الخاص والأطراف ذات علاقة، ذلك لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين خاصة الفئات المستهدفة التي تحتاج إلى ذلك مثل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والشباب والنساء.

يهدف التثقيف المالي إلى إيجاد نظام تعليم مالي متكامل يبدأ من الصفر بهدف الوصول إلى مجتمع مثقف ماليا ويعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لدى كافة شرائح المجتمع يساعد التثقيف المالي المواطنين على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة فيما يتعلق بتعاملاتهم المالية المختلفة بأدنى درجات المخاطر.

المطلب الثاني: الحلول المقترحة لتعزيز الشمول المالي من خلال الابتكار المالي بالجزائر.

في ضوء ما سبق، يصبح من المهم طرح سياسات واجراءات يفترض تبنيها لتعزيز الشمول المالي عن طريق الابتكار في الجزائر، باعتبارها خطوة حاسمة نحو تفعيل الامكانات الكامنة في هذا المجال.

ويهدف هذا المطلب تقديم رؤية تكاملية للإجراءات المناسبة التي يمكن ان تدفع المنظومة المالية الجزائرية نحو مزيد من الانفتاح والشمول، بما ينسجم مع التحولات التكنولوجية ومتطلبات التنمية.

1- التثقيف المالي:

يمثل التثقيف المالي أحد الركائز الأساسية لتحقيق الشمول المالي، إذ يعد عنصرا وقائيا وكملا للسلوكيات المرتبطة بالقطاع المالي. ويقصد به تلك العملية التي تهدف إلى تعزيز وعي الأفراد سواء كان مستهلكين أو مستثمرين بالخدمات والمنتجات المالية المتاحة، إلى جانب تمكينهم من فهم المخاطر المرتبطة بها، وذلك من خلال تزويدهم بالمعلومات والارشادات والنصائح المالية الموضوعية.

وتشير الأدبيات إلى وجود علاقة تبادلية بين الثقافة المالية والشمول المالي؛ إذ تسهم المعرفة المالية في توسيع قاعدة الشمول المالي. وفي المقابل فان امتلاك الأفراد لحسابات مصرفية، أو استخدامهم لأدوات الدفع الالكتروني، أو تعاملهم مع المؤسسات المالية الرسمية.

2- دعم البنية التحتية:

يعد دعم البنية التحتية من الركائز الاساسية لتعزيز الشمول المالي من خلال الابتكار المالي، حيث يسهم في تهيئة بيئة ملائمة لنمو وتوسع الخدمات المالية، لاسيما في المناطق المحرومة والفئات غير المخدومة تقليديا. ويتطلب ذلك تطوير البنية التحتية من خلال توسيع تغطية شبكات الانترنت وتحسين جودتها، بما يتيح الوصول السلس الى الخدمات المالية الالكترونية. كما يتطلب تعزيز انظمة الدفع الوطنية وربطها بالمحافظ الرقمية، بما يضمن اجراء المعاملات المالية بكفاءة وامان.

اضافة الى ذلك يشكل تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي عاملا حاسما لاحتضان نماذج الابتكار المالي، مع ضمان حماية البيانات والخصوصية لتعزيز ثقة المستخدمين.[1]

3- تعزيز انتشار التكنولوجيا المالية:

إن تعزيز انتشار التكنولوجيا المالية أحد الحلول الفعالة لدعم الشمول المالي من خلال الابتكار المالي، حيث تسهم هذه التكنولوجيا في تجاوز العديد من القيود التقليدية التي تعيق وصول الافراد الى الخدمات المالية، فتطبيقات التكنولوجيا المالية تتيح تقديم خدمات مالية رقمية منخفضة التكلفة، مما يسهم

[1] خلالفة محمد بدر، بوبلوطة بلال، واقع الشمول المالي في الجزائر واستراتيجية تعزيزه، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 07، العدد01، جامعة جيجل، الجزائر، 2023، ص28.

في تمكين الفئات ذات الدخل المحدود من الوصول الى حسابات مصرفية، وخدمات الدفع، والتمويل، والادخار.

كما تسمح هذه الابتكارات بالتوسع في تغطية المناطق الريفية والنائية، مستفيدة من الانتشار الواسع للهواتف الذكية والانترنت. اضافة الى ذلك، تسهل ادوات التحقق الرقمي والهوية الالكترونية عملية فتح الحسابات واستخدام الخدمات دون الحاجة الى الاجراءات الورقية المعقدة، مما يؤدي الى رفع معدلات الشمول المالي.

4- تعزيز الصيرفة الاسلامية:

وجب على السلطات الجزائرية دعم الصيرفة الإسلامية وتوسيع منتجاتها مثل المرابحة والمضاربة والتكافل، إلى جانب تشجيع التكنولوجيا المالية المتوافقة مع الشريعة لتقديم خدمات مالية رقمية مبسطة ومنخفضة التكلفة. كما يعد التمويل الجماعي الإسلامي أحد الابتكارات الواعدة لتمويل المشاريع الصغيرة ورواد الأعمال بشكل شفاف ومتكامل.

5- تحسين فرص الحصول على الخدمات المالية:

حيث يعد التوسع في استخدام التكنولوجيا الجديدة ونماذج الأعمال المبتكرة من أهم سبل تعزيز عرض الخدمات المالية وإيصالها مثل سداد الفواتير وإجراء المعاملات المالية من خلال الهاتف المحمول.

توجد ايضا حلول اخرى لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، تتمثل في التالي:[1]

- وضع اهداف محددة لتحقيقها؛
- صياغة الاستراتيجية ووضع خطة عمل؛
- المتابعة والتنفيذ؛
- الإجراءات المتعلقة بالسلطات الاشرافية؛
- اكتساب الخبرات مع الدول الناجحة في تعزيز الشمول المالي؛

[1] خلالفة محمد بدر، مرجع سابق، ص 29.

يتطلب تعزيز الشمول المالي في الجزائر عبر الابتكار المالي اعتماد مقاربة شاملة تشمل التثقيف المالي ودعم البنية التحتية. كما يجب تبني استراتيجية وطنية واضحة وتنسيق الجهود بين مختلف الاطراف للوصول المالي الذي يخدم التنمية الشاملة.

تظهر التجارب العربية ان الابتكار المالي يمثل وسيلة فعالة لتعزيز الشمول المالي، خاصة عند دعمه ببنية تحتية قوية، وسياسات مرنة، وتوعية مالية شاملة. ويمكن للجزائر من خلال تكييف هذه التجارب مع خصوصياتها ان توسع نطاق الخدمات المالية وتدمج الفئات غير المخدومة ماليا، مما يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل.

خلاصة الفصل:

إن الابتكار المالي يشكل أداة محورية في دعم الشمول المالي داخل بعض الدول العربية، من خلال تمكين فئات واسعة من النفاذ إلى الخدمات المالية عبر الوسائل الرقمية.

وقد أظهرت التجارب أن تحقيق الأثر المرجو من هذه الابتكارات يتطلب بيئة تنظيمية داعمة، وتوفير بنية تحتية رقمية فعّالة، إلى جانب تعزيز الثقافة المالية. وبناءً على ذلك، توصي الدراسة بتبني سياسات متكاملة تراعي السياقات المحلية وتدعم التعاون الإقليمي لضمان شمول مالي أكثر عدالة واستدامة.

الخاتمة عامة

من خلال الدراسة يمكن القول إن الابتكار المالي أصبح يلعب دورا فعالا في دعم الشمول المالي، لاسيما في ظل التحول الرقمي وتبني المؤسسات التكنولوجيا لتقديم خدمات أكثر كفاءة وشمولاً.

وقد أظهرت التجربة العربية دور الابتكارات المالية المختلفة خاصة المعتمدة على التقنيات الحديثة، كالصرافات الآلية وبطاقات الدفع الإلكتروني والتمويل الجماعي في تحقيق الشمول المالي، حيث حققت معدلات شمول مرتفعة خاصة في الإمارات والسعودية. في المقابل لاتزال بعض الدول العربية كالجزائر تواجه تحديات تعيقها، تتعلق بقلة دعم الابتكار المالي، وغياب الثقافة المالية، وضعف البنية التحتية. كل هذا يستدعي إلى تبني إصلاحات لتوسيع نطاق الابتكارات المالية.

وبالتالي لتحقيق شمول مالي مستدام في الدول العربية، يجب التركيز على الابتكار المالي كقوة داعمة ودافعة نحو نظام مالي قادر على تلبية حاجيات فئات المجتمع المختلفة في جميع الاماكن.

نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الرئيسية: ساهم الابتكار المالي في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية.

أظهرت الدراسة من تجارب الدول العربية، كالإمارات والسعودية أن الابتكار المالي ومن خلال الخدمات المصرفية عبر الأنترنت وبطاقات الدفع الإلكتروني وغيرها ساهمت في زيادة امتلاك الحسابات البنكية وتحسين مؤشرات الادخار، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية.

الفرضيات الفرعية:

بالنسبة للفرضيات الفرعية تبين من خلال الدراسة أن:

1- **الفرضية الاولى:** الابتكار المالي يمثل عملية تطوير منتجات وخدمات مالية جديدة.

الابتكار المالي يشمل تقديم أدوات وخدمات مالية غير تقليدية ومتطورة، كالتمويل الجماعي وبطاقات الدفع الإلكتروني. وهذا يعني صحة الفرضية الأولى.

2- **الفرضية الثانية:** يقاس الشمول المالي من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية.

يقاس الشمول المالي من خلال مؤشر الوصول إلى الخدمات المالية، ومؤشر استخدام الخدمات المالية، ومؤشر الجودة. وهذا يعني صحة الفرضية الثانية.

3- **الفرضية الثالثة:** أدى الابتكار المالي الى تحسين مؤشرات الشمول المالي في العالم العربي.

ساهمت الابتكارات المالية كبطاقات الدفع الالكتروني والتمويل الجماعي بشكل كبير في زيادة الوصول للخدمات المالية، خاصة في الامارات والسعودية حيث يملكان أكبر معدل شمول مالي في العالم العربي. هذا بعني صحة الفرضية.

4- **الفرضية الرابعة:** توفر الجزائر بيئة مالية وتكنولوجية كافية لتحقيق شمول مالي مرتفع عبر الابتكار المالي

رغم توفر الإمكانيات التقنية والبشرية، إلا أن الجزائر لا تملك حتى الآن بنية ناضجة تمكن من تحقيق الشمول المالي عبر الابتكار المالي، وذلك بسبب ضعف البنية التحتية الرقمية وغياب الوعي المالي، وغياب الأطر القانونية. وهذا يعني عدم صحة الفرضية الرابعة.

نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ساهم الابتكار المالي في زيادة الشمول المالي بالدول العربية، خاصة عبر التقنيات الرقمية.
- الدول العربية المتقدمة مثل الإمارات والسعودية حققت نتائج ملموسة بفضل تبني سياسات تنظيمية وتشجيعية للابتكار المالي.
- الابتكارات المالية مثل التمويل الجماعي، والخدمات المصرفية عبر الهاتف ساعدت في دمج الفئات المهمشة ضمن النظام المالي الرسمي.
- الجزائر مزالت تعاني من ضعف الشمول المالي، نتيجة غياب الوعي المالي وضعف البنية التحتية الرقمية.
- التجارب العربية الناجحة تؤكد على أهمية التثقيف المالي، وتوسيع الوصول للخدمات وحماية المستهلك.

توصيات الدراسة:

- من خلال الدراسة والاجابة على الاشكالية المطروحة وجب تقديم توصيات، تتمثل في التالي:
- ضرورة تطوير النية التحتية الرقمية لتسهيل تقديم الخدمات المالية الحديثة في الجزائر.
- تبني إطار تشريعي وتنظيمي مرن يدعم الابتكار المالي ويشجع على الاستثمار فيه.
- تشجيع البنوك والمؤسسات على تطوير منتجات وخدمات مالية موجهة للفئات ذات الدخل المحدود.
- دعم انتشار نقاط تقديم الخدمات المالية في المناطق النائية عبر وكلاء البنوك، وخدمات الهاتف المصرفي.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب:

1. صدام حسين ناصر الضبياني، **دور الشمول المالي في تحسين الاداء المالي للبنوك التجارية اليمنية**، المركز الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1، المانيا، 2024.

2. عبد الرحمان نجم عبد المشهداني، زينة سامي محي الدين العبيدي، **الشمول المالي وفاعليته في تعبئة السيولة للقطاع المصرفي**،دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، العراق،2023.

3. حنان الطيب، **الشمول المالي**،دون دار نشر، ط1، ابو ظبي، الامارات، 2020.

4. سامر مظهر قنطقجي، **فقه الابتكار المالي بين التثبت والتهافت**، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، سوريا، ط3، 2023.

5. شافي نادر، عبد العزيز، **المصارف والنقود الالكترونية**، المؤسسة الحديثة للكتاب، ط1، لبنان،2007.

6. عبد الكريم احمد قندوز، **الابتكار المالي ومقدمة الى الهندسة المالية إلى الهندسة المالية**، ط1، الجزائر، 2017.

والرسائل الأطروحات:

1. نوال بوعكاز، **حدود الهندسة المالية في تفعيل استراتيجيات التغطية من المخاطر المالية في ظل الازمة المالية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة سطيف، الجزائر، 2011 ص،05.

2. أمينة خلج، **دور الصناعة المصرفية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية بالإشارة الى حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية وتأمينات، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2022.

المجلات

1.فراحي بلال واخرون، **واقع التمويل الجماعي في العالم العربي وافاقه**، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد08، االعدد2، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2022.

2.نورة زبيري، **تحليل مؤشرات الشمول المالي– دراسة مجموعة من الدول العربية–**، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد06، العدد 02، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، الجزائر، 2020.

3.أسامة فراح، رحمة عبد العزيز، **الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك**، مجلة طبنة للدراسات العلمية الاكاديمية، المجلد03، العدد02، المركز الجامعي الشهيد سي الحواس، بريكة، الجزائر،2021.

4.بدروني عيسى، غربي حمزة، **أثر الابتكار المالي على تنافسية الصناعة المالية والمصرفية الاسلامية، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات**، المجلد 04، العدد 07، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019.

5.بلحرش عائشة، كيفاني شهيدة، **الابتكارات المالية الحديثة في مجال الصناعة المصرفية–واقع وتحديات–**، مجلة افاق للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد01، جامعة تلمسان، الجزائر، 2022.

6.بن يحي نسيمة، صاري اسماعيل، **آلية تعزيز الشمول المالي لبعض الدول العربية (الإمارات العربية المتحدة، الأردن، الجزائر)**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 17، العدد01، جامعة المدية، الجزائر.

7.جواني صونيا، مريمت عديلة، **"دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي–تجربة البحرين–"**، مجلة ابحاث اقتصادية معاصرة، المجلد04، العدد02، جامعة 8ماي1945 قالمة، الجزائر، 2021.

8.خلالفة محمد بدر، بوبلوطة بلال، **واقع الشمول المالي في الجزائر واستراتيجية تعزيزه**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد ،07 العدد01، جامعة جيجل، الجزائر، 2023.

9.دراسة ثيا نزار ضنون، بشار الضنون الشكرجي، **أثر الابتكار المالي في العائد على الموجودات المصرفية لعينة من المصارف العربية**، مجلة تكريت للإدارة والعلوم الاقتصادية، المجلد 18، العدد 06، العراق، 2022.

10.سامية سرحان، حياة نجار، **أثر محددات الابتكار المالي على الكفاءة المصرفية –دراسة قياسية لعينة من البنوك التجارية الاردنية باستخدام نماذج البانل–**، مجلة الباحث، المجلد20، العدد،01 جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر،2020.

11.السعيد بن لخضر، صورية شنبي، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 04، العدد2، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018.

12.سليم العمراوي، **دور الابتكار في تعزيز الشمول المالي الرقمي الدروس المستفادة للجزائر من خلال قراءة لتجارب دولية**، مجلة الحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 08، العدد01، جامعة ام البواقي، الجزائر ،2023.

13.عبد الصمد سعودي، بن لخضر مسعودة، **"أهمية الابتكار المالي ومنتجات الهندسة المالية في تنشيط الاسواق المالية– دراسة التجربة الكويتية لعقود خيار فرة–"**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 13، العدد01، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017.

14.فنيش ايمان، نجار حياة، **التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي الرقمي في الامارات العربية المتحدة في ظل جائحة كورونا**، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد04، العدد01، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2023.

15.نادية لوزي، **واقع الشمول المالي في الدول العربية واليات تعزيزه**، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد 02، العدد02، جامعة الجزائر،2018.

16.نبيل بهوري، **الشمول المالي كأداة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه دراسة حالة الدول العربية–**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد10، العدد3، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2019.

التقارير

1.يسر برنيه وآخرون، **الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب**، امانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، 2019.

2.صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد، الفصل الحادي عشر، **الشمول المالي في الدول العربية الواقع والآفاق**، 2019.

3. تقرير شركات الفنتك.2024/01/25.**سوق التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية– تحليل الحجم والحصص اتجاهات وتوقعات 2025/2024–**، تاريخ الاطلاع 2024/04/05، http:/ .www.mordorintelligence.com/industry-reports/saudi-arabia-fintech-market

المراجع باللغة الاجنبية

1. Haidi Aly**, Financial Innovation for Investement: Financing Transformations in the Gulf Cooperation Council**, arab Economic journal, vol 33, N01, 2024.

2. Ozli, p, k. Impact of digital finance on financial inclusion and stability.borsa Istanul Revie, 18(04),

3. Haidi Aly**, Financial Innovation for Investement :Financing Transformations in the Gulf Cooperation Council**, arab Economic journal, vol 33, N01, 2

4. suha Mahmoud Alawi, Wajih abbassi and other, **Impact of Financial innovation and Institutional Qualitéy Financial Dévelopements in Emerging markets,**Journal of Risk and Financial, vol 15, N 1, Basel. 2022.

5. Mehirig Adnane, **Contriution of Finansial Inclusion in The Attainment of Sustainable Development**, Journal of Economic and Financial Studies, volume14, N1.

6. Sasana Kijang, Jalan Dato' Onn(2021) : Stratégies **nationale d'éducation financière 'TOOLKIT''**, lliance for.

7. **suha** Mahmoud Alawi, Wajih abbassi and other, **Impact of Financial innovation and Institutional Qualitéy Financial Dévelopements in Emerging markets,**Journal of Risk and Financial, vol 15, N 1, Basel, 2022.

8. Thoraya Triki, Issa Faye, **Financial Inclusion in africa,** Africa devlopment Bank Group, Tunisie, 2013.

9. W. Scott frame, Lawrence J. White**, TechnoloGical change, financial innovation, And Diffusion in ban King**, the Oxford Handbook of banking,chicago, 2012.